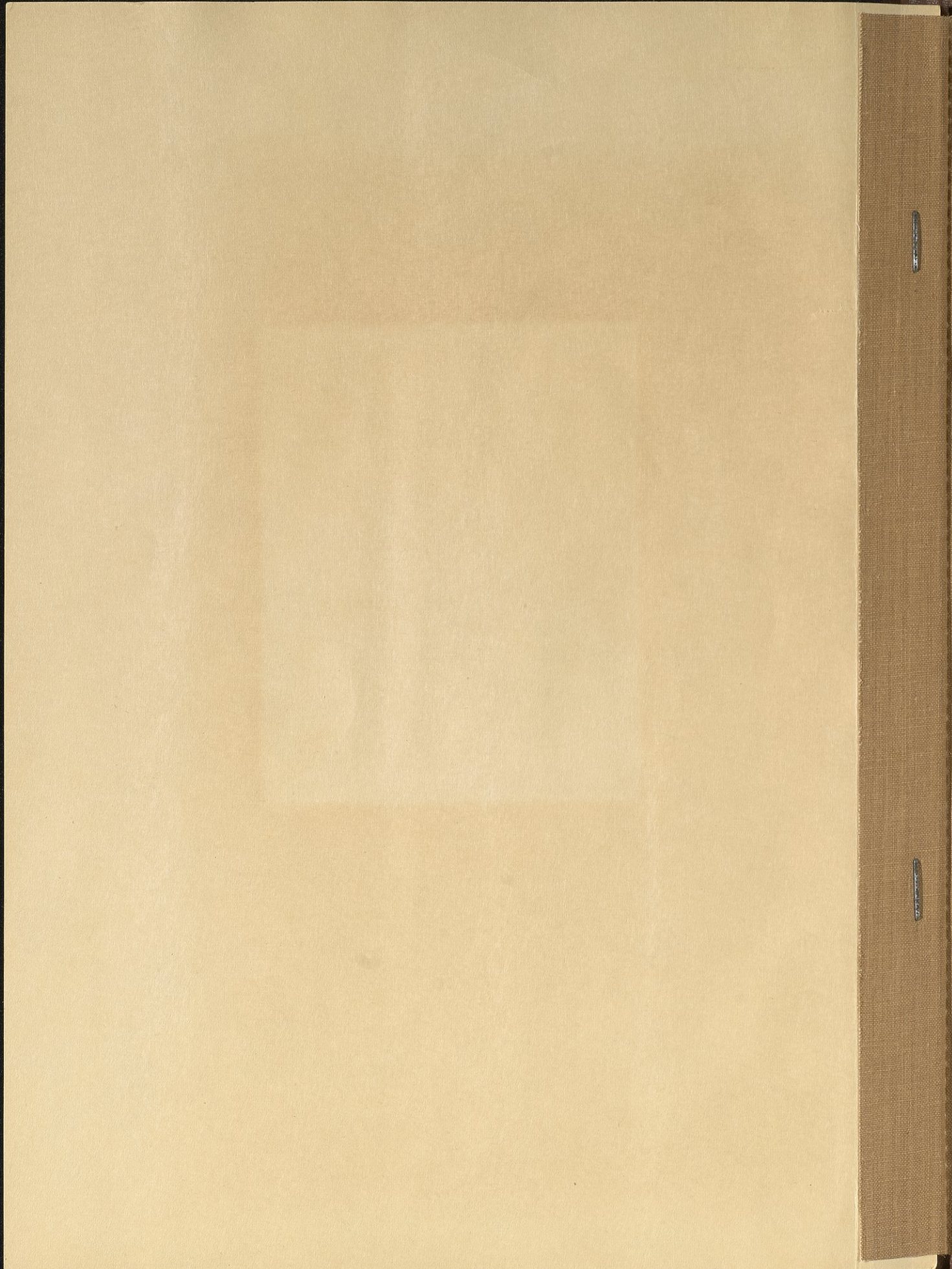
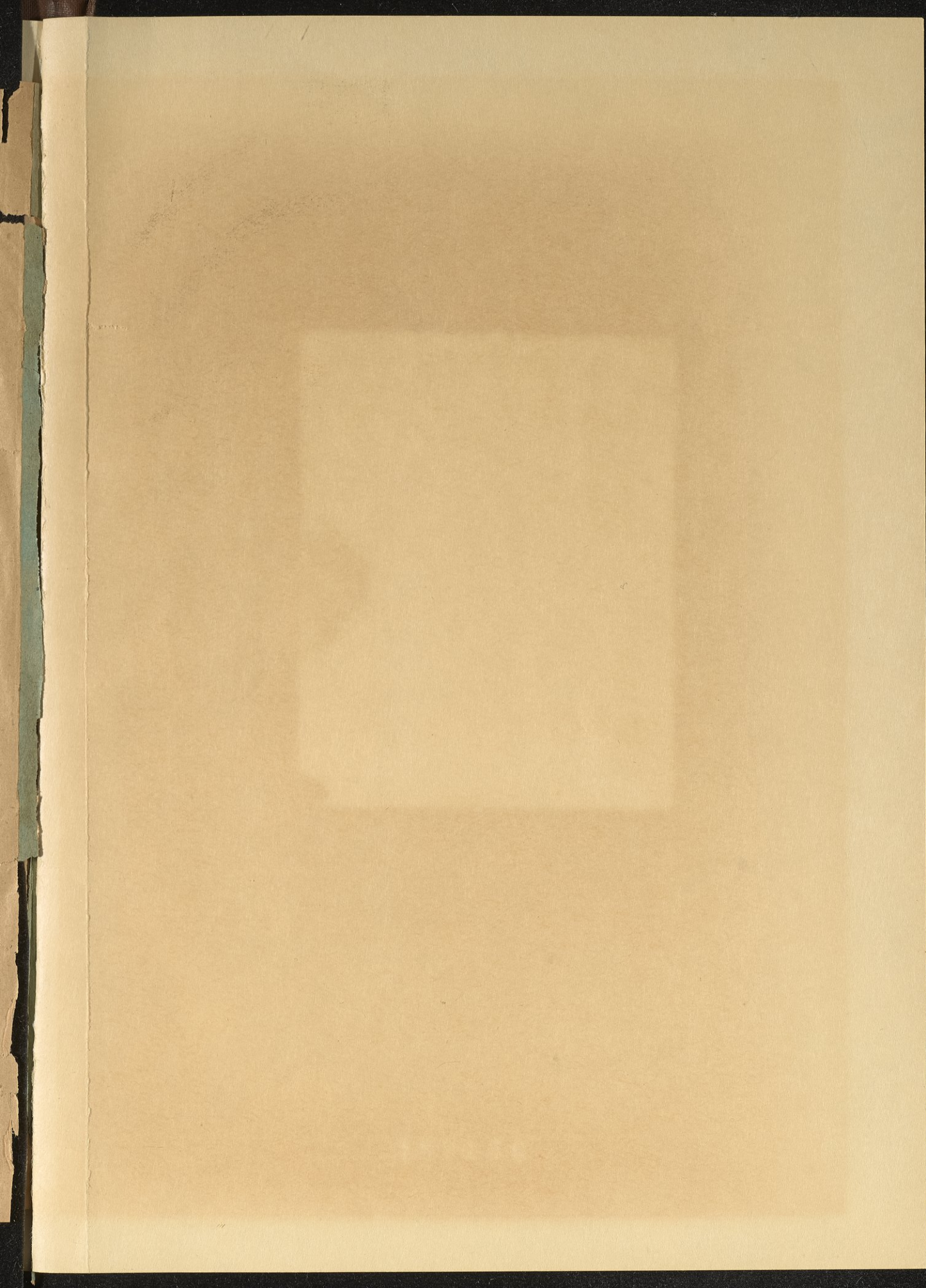


Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY





كتاب

دليل اهل الايمان في صحة القرآن

أثر

حسين حسنى الطويرانى

صاحب جريدة النيل ومحورها

الطبعة الاولى

منتخبه من جريدة النيل

طبعت بطبعة النيل بشارع الشيخ عبدالله بصر

سنة ١٣٠٩



دليل اهل الايمان في صحة القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم *

مشى في رسالته حتى تعرض الى القرآن العلي
الشان فقال مانصه
وليتنا نرى أصحابنا المسلمين يدققون في الفحص
عن كتابهم ليقفوا على كيفية جمعه وتأليفه
وتصحيحه وحفظه لمتضح لهم هل الكتاب الذي في
أيديهم اليوم باق على أصله وموافق لما كان في
أيدي محمد وأصحابه أو وقع فيه التحريف والتبديل
والتغيير انما نرى أكثرهم غير معتمدين بهذه المسائل
المهمة بل يتوهمون ان القرآن أنزل على محمد وان
محمد سلمه الى أصحابه وأصحابه الى الذين بعدهم
وهكذا السلف للخلف حتى وصل اليهم على ما كان
عليه في الاصل من دون أدنى تغيير وتحريف
والحال ان الامر ليس كذلك كما يشهد به اشهر
علمائهم في جملة من كتبهم المعتبرة أشد الاعتبار
عندهم كاسنئينه على سبيل الاختصار فنقول
أولا ان القرآن في حياة محمد لم يكن مجموعا
في كتاب واحد كما هو الآن بل كان على قول

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
سيدنا ونبينا محمد الامين وعلى آله وأصحابه أجمعين
وبعد فاقول وأنا الفقير الى العون الرباني حسن
حسنى الطويراني هذا ما أريد أن أكتبه الآن
عن صحة القرآن العظيم الشان تبصرة وذكري
لقوم يعقلون

ولكن قبل الدخول في موضوع البحث أقدم
عدة تنبيهات مفتحة بأصل الباعث على المباحث
فأقول وبالله الحول والقوة ومنه العون والاستمداد
نشرت في مصر حديثا رسالة تحت عنوان (البرهان
الجليل في صحة التوراة والانجيل) ولم يذكر
مؤلفها اسمه ولاذ كرت المطبعة التي طبعتها اسمها
كما هي العادة

وصلت اليها منه نسخة في مساء الاثنين ٧
رمضان فطالعناها فاذا مؤلفها يستدل فيها على صحة
التوراة والانجيل بعدة آيات من القرآن وأقوال
علماء المسلمين وهو بحث خارج عن صدد مقصدنا ثم

العلماء محفوظا في صدور الناس وكان كل من المسلمين يتعلم ويحفظ غيبا جزأ منه على حسب اقتداره فكان واحد يحفظ سورة وآخر سورة أخرى وهذا بعض آيات وذلك بعض آيات أخرى وكان بعض أجزاء القرآن مكتوبا على جلد وبعضها على سعف النخل وبعضها على عظام محفوظة في بيت حفصة إحدى نساء محمد ولم يكن القرآن حينئذ مجموعا في صحف ولا مرتب المصـور والآيات كما هو الآن ويشهد بحجة ما قلناه البخاري في صحبته وجلال الدين السيوطي في كتابه المسمى كتاب الاتقان في علم القرآن وآخرون من العلماء المشهورين لا حاجة لي ذكرهم هنا

ثانيا انه وقع اختلاف بين قراء القرآن ليس بعد وفاة محمد فقط بل في مدة حياته أيضا وكان هذا يقرأ آية على طريقة وذلك يقرأها على طريقة أخرى وذلك اما لان محمدا كان يلقي الناس بعض الآيات على روايات مختلفة واما لان البعض منهم لم يحفظوها على صحتها قال البخاري في صحبته ان عمر بن الخطاب كان يقول سمعت هشام ابن حكيم في حياة رسول الله صلعم فاستمعت لقراءته فاذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأ بها رسول الله صلعم فكذبت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلبيت به بردائه فقالت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ قال أقرأنيها رسول الله صلعم فقالت كذبت فان رسول الله قد أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت اقوده الى رسول الله صلعم فقالت اني سمعت هذا يقرأ سورة

٥٣٦٦

١١٣

الفرقان على حروف لم تقرأ بها فقال رسول الله صلعم أرسله اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلعم كذلك أنزلت ثم قال اقرأ يا عمر فقراءت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله صلعم كذلك أنزلت ان هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فأقرأ ما تيسر فلنكتف بقول البخاري هذا شهادة على وجود اختلاف في روايات القرآن حتى في أيام النبي

ثالثا ان شدة اختلاف القراء في روايات القرآن وعدم وجود مصحف متفق على صحته يعتمد عليه الجأ أبابكر الى الاهتمام في جمع الآيات المتفرقة وترتيبها في سور وتدوينها في مصاحف ويشهد لهذا ما أخبر البخاري في صحبته عن زيد بن ثابت انه قال أرسل الى أبو بكر مقتل (أي يوم قتل) أهل اليمامة فاذا عمر بن الخطاب عنده قال أبو بكر رضى الله عنه ان عمر أتاني فقال القتل قد استخبر يوم اليمامة بقراء القرآن وانى اخشى ان يستخبر بالقراء بالموطن فيذهب كثير من القرآن وانى أرى ان تأمر بجمع القرآن فقلت له امر كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلعم قال عمر هذا والله خير فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر قال زيد قال أبو بكر انك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلعم فتتبع القرآن وأجمعه فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني من جمع القرآن قلت كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلعم قال هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني

حتى شرح الله صدرى الذى نرح له صدوا بى بكر وعمر
 رضى الله عنهم افتتبع القرآن أجمعه من العسب
 والخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة
 التوبة مع أبى خزيمه الانصارى لم أجدها مع أحد
 (وهى) لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه
 ما عنتم حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبى بكر
 حتى توفاه الله ثم عند عمر حيوته ثم عند حفصة بنت عمر
 رضى الله عنه ثم قام عمر رضى الله عنه فقال من كان
 تلقى من رسول الله صلعم شيأ من القرآن فليأت به
 وكانوا يكتبون ذلك فى الصحف والألواح والعسب قال
 وكان لا يقبل من أحد شيأ حتى يشهد شاهدان وعن
 أبى داود ان أبابكر قال لعمر وزيد أقعدا على باب المسجد
 فن جاءك بالشاهدين على شئ من كتاب الله فكتباه
 فهذه قصة اهتمام أبى بكر بجمع آيات القرآن
 وتلقيها وتدوين مارأه صحباني الصحف بعد وفاة محمد
 الا انه مع كل هذا الاهتمام لم ينقطع الاختلاف
 الواقع بين لقراء وأبى بعضهم ان يتركوا قراءتهم
 و يقرأوا بقراآت مصحف أبى بكر فزاد الاختلاف فى
 البلاد وانتشر حتى خشى العلماء فى خلافة عثمان
 من وقوع فساد عظيم بين المسلمين لا يمكن رده فصمم
 عثمان على تصحيح القرآن مرة ثانية فقرر فى المصحف
 الجديد الروايات التى رآها صحيحة وأمر بحرق جميع
 نسخ المصحف الا اول بل جميع النسخ المخالفة لمصحفه
 ويؤيده ذما رواه البخارى فى صحيحه عن أنس بن
 مالك قال ان حفصة قدم على عثمان وكان يغازى
 أهل الشام فى فتح ارمينية واذرىجان مع أهل العراق

فأفرغ حذيفة اختلافهم فى القراءة فقال حفصة
 لعثمان يا أمير المؤمنين ادرك هذه الامة قبل أن
 يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فإرسل
 عثمان الى حفصة ان أرسل الى الينا بالمصحف تنسخها فى
 المصاحف ثم زدها اليك فأرسلت حفصة الى عثمان
 فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن بيزر وسعد بن العاصى
 وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها فى مصاحف
 فقال عثمان للرهط القرينيين التسلاثة اذا اختلفتم أنتم
 وزيد بن ثابت فى شئ من القرآن فاكتبوه بلسان
 قريش فانما نزل بلسانهم ففعلوا حتى اذا نسخوا
 الصحف فى المصاحف ردد عثمان الصحف الى حفصة
 فأرسل الى كل أقرى بمصحف مما نسخوا وما يسواء من
 القرآن فى كل صحيفة أو مصحف ان يحرق انتهى كلام
 البخارى فى هذا دليل كاف على ان المصحف الذى جمعه
 عثمان لم يكن موافقا لذى جمعه أبو بكر والاف لم يكن
 الامر يحوج الى احراق جميع نسخ القرآن القديمة
 واما شدة اختلاف المسلمين فى قراءة القرآن فى
 خلافة عثمان فيشهد له ما رواه البخارى فى صحيحه
 عن عمارة انه قال ان حذيفة قال يا أمير المؤمنين
 ادرك الناس قال وما ذلك قال غزوت فرج ارمينية
 فاذا أهل الشام يقرأون بقراءة أبى بن كعب
 ويأتون بمالم يسمع أهل العراق واذا أهل العراق
 يقرأون بقراءة ابن مسعود فيأتون بمالم يسمع أهل
 الشام فيكفرون بعضهم بعضا وما رواه عن أبى داود انه
 قال قال على لا تقولوا فى عثمان الا خيرا فوالله
 ما فعل الذى فعل فى المصاحف الا عن ملاءمتها

وم تقولون في هذه القراءة نقـد بانى ان بعضهم يقول قراءتى خير من قراءتك وهذا يكاد ان يكون كفرا فلما فترى قال ارى ان تـجـمع الناس على مصحف واحد فلا يكون فرقة ولا اختلاف فلما نم ما رأيت انتهى

واما المصحف التى جمعها أبو بكر فإزالها مروان قال البخارى فى صحيحه فكانت المصحف عند حفصة حتى توفيت فاخذها مروان حين كان أميرا على المدينة من قبل معاوية فأمر بها فشققت وقال إنما قعات هـذالانى خشيت ان طال بالناس زمان ان يرتاب فيها مرتاب انتهى كلام البخارى

ثم يتضح لنا كذلك مما يخبرنا به بعض أئمة الاسلام المشهورين ان القرآن على ما هو عليه اليوم ليس بكامل بل وقع فيه النقص قال جلال الدين السيوطى فى كتاب الاتقان لتفسير القرآن ان عبيد كان يقول حدثنا ابراهيم عن أيوب عن نافع قال ليقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله فقد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقول قد أخذت منه ما ظهر وقال أيضا حدثنا ابن أبى مریم عن أبى لهيفة ابن الاسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت كانت سورة الاحزاب تقرأ فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ماثنى آية فلما كتب عثمان المصحف لم يقرر منها الا ما هو الاّن (وهى الاّن ثلاثة وسبعون آية) فلذلك كتب بما أوردناه من الشهادات المتقبسة من كتب بعض أئمة الاسلام المتبصرة اثباتا لوقوع التغيير

والتحريف والنقص فى القرآن فهل يمكن المسلمين أن يأتوا بمثل هذه البراهين اثباتا لوقوع التغيير والتحريف والنقص فى النوراة والانجيل . لا كاذ

وأخيرا نقول انه فى بحثنا هذا لم تعرض لذكر شئ من البراهين التاريخية والعقائدية ليس لقلة وجودها أولضعفها بل لعدم احتياجنا اليها فى هـذالمقام اذ التصد الخصوصى من هذه الرسالة ليس الاقناع أحياننا المسلمين

والذلك اقتصرنا على ما تقدم ايراده من الشهادات الساطعة والادلة القاطعة والبراهين الراهنة من آيات القرآن والاحاديث الصحيحة التى لا اعتراض عليها

هذالم نجد بدا قبل ختم هذه الرسالة من أن ذكر كل عاقل منهم ببعض كلمات وجيزة فنقول . لا ريب ان كل انسان اما على هدى أو ضلال مبين . فمن كان على هدى ليس له ان يخاف من البحث والتبصر فى ما يراه مخالفا لاعتقاده لانه بالبحث يزداد ثباتا ورسوخا على الهدى ومن كان على ضلال فلا يجوز له ان يقيم على ضلاله متى ظهر له الهدى ببرهان مقنع والا فلا يجب انسانا او يكون الجاهل خيرا منه لان الجاهل أعمى فلا يلام وهذا متجاهل ومتهام

مقدمة مهمة

لاأرى بدا قبل الشروع فى الكلام على مقابلة مباحث هذه الرسالة من ايراد مقدمة يجب عرضها على افكار الجمهور خـدمـة للحقيقة واداء لواجب الذمة فاقول

بديهي عند العارف الخبير بالامور المطلع على
ما جريات العصور ان الانسان مفطور على محافظة
حقه في احترام عقائده الدينية مجبور على المدافعة
دونها كيف ما كان وبالطبع لا يعتمد احقيته دين
الابتسليم بطلان ما سواه بدليل ان الحق في ذاته
لا يتعدد

وبناء على ذلك يتعصب كل التعصب فيؤدي
ذلك الى العداوة والبغضاء وتتفاوت الدرجة بنسبة
الاعتصامات الزمانية فانتشرت العداوة بين اهل
الاديان الثلاثة كسائر الاديان وتوالى هذا الفكر
مكفول بالقول والعمل فصار من الموروثات
القومية وخدمته الافكار عصر بعد عصر من مبدأ
التاريخ المعلوم الى عصرنا الاخير

واللزوم لتفصيل ما كان من هذا القبيل بين
الموسويين وسائر الامم الوثنية الى ظهور سيدنا
عيسى عليه السلام وما لقي النصراني من اليهود
والوثنيين بعد انتشار الدين المسيحي وما حصل بين
الامميين والامة الاسلامية بعد ظهور الدين
الاسلامي فذلك من مقاصد التواريخ خارج عن
غرضنا في هذا البحث الوجيز

ولم تقف نائرة التعصب تجاه الاديان فقط بل
تعدت الى التعصب المذهبي فكم سفكت الدماء
بين الكاثوليك والبروتستانت والارتودكس في
المسيحيين كأهل السنة والرافضة والشيعة وغيرهم
في المسلمين

لكن لما رأى رجال العصر الاخير ان لا بد من
الاستفادة من تعيم الحياة المدنية بالاشراك والتعاون
بين المجتمعات البشرية وان ذلك يتعذر كل التعذر لم
يوضع قانون عادل للعاملات المتقابلة وان كل عمل
قبل الوصول الى التأمين على هذا العمل باطل
وكل سعي هباء تداعت افكار ساسة اوربا واعظم
رجال مالكيها وتقررت الحقوق المحترمة للارم والدول
وفي مقدمة كل ذلك حرية الاديان والمذاهب
ولم يخالف في الاعتراف بهذا اللزوم احد ممن يعنى
به أو يقول عليه فنجت اوربا وغيرها من ثمرة هذه
الحرية ثمرة مدنية لم يعرفها النوع البشري منذ
افتتح صحائف دفتر وجوده التاريخي فافاد واستفاد
وارتفعت العداوات الكبرى الشخصية التي كان
منشأوها التباعد والتقاطع والخصومات الابدية

نعم لاننا نذكر ان المباحث العلمية والمجادلات
والمناظرات لاتزال جارية مجراها في اعظم الامم
عندنا الآن وجوه المناظرة قد اخذت تتبدل عن
وجهتها العدوانية في الغالب الاولى الى وجهة طلب
الوصول الى الحقائق بمحاكمة الاقوال المتضاربة
والافكار المتقابلة والمباحث المتناقضة ولكل وجهة

لكن معلوم لدى العموم ان العالم اذا كان سليم
النية في قصده حرا للضمير في مناظرته لا يخفي اسمه
ولا يتستر بالعدمية المطلقة فلو كان المؤلف لهذه
الرسالة يسلم القصد غير مضمحل السوء لما كان له
من حاجة الى هذا التستر والتخفي ولو كانت المطبعة

لا يتصور منهم الاشتراك في هذه المسؤولية بسوق
تعمى محض فبقى ان التلازم بين المؤلف وصاحب
المطبعة في الصفات المشتركة كما يمنع أن يكون الباعث
على هذه المسئلة احساس ديني كما لا يخفى

واما ان يكون الباعث هنالك شياً آخر وعليه
الكلام ونحن وان كنا لانعين ماهية ذلك المقصد
لتراحم الاحتمالات لانتوقف ايضاً في ان نتحكم
بسلب حسن النية عن كليهما نحو المجتمع المصري
وإذا سلمنا ذلك كان لا بد من ان نبحت عما هي الفائدة
التي يؤملنا منها من نتيجة سوء المقصد هل هي فائدة
لشخصيهما فان كانت كذلك فاما هي فائدة مادية
أو معنوية وعلى كليهما فاما هي ظاهرية وقد
حرما انفسهما منها بذلك الاختفاء واما هي باطنية
سرية وهي محل النظر

ولولا ان اسهاب الكلام في هذا البحث بالصفة
العينية لا يخطر على بال اكثر من هذه التشرىحات
لا يمكن لنا ان نقول
لا يبعد عن الظن ان تكون هذه الاعمال عمرة
اغراء يستفيد بها من ليس لهم في تأييد حسن
الحال فائدة

ونستلفت بهذه المناسبة دقة نظر البوليس وقسم
الضبط والربط الى أمثال هذه المطبوعات التي ليس
فيها من فائدة علمية أو عملية الا تحديش أذهان
المجتمع المصري ثم لانتمالك ان تردف عبارات الاسف
من حصول مثل هذه الارجيف في عصر ينادى فيه

سلامة النية زهية القصد لم تجد ضرورة الى اخفاء
اسمها لان ذلك دليل كافي على علم كل من المؤلف
والمطبعة بجسامة المسؤولية امام الهيئة الاجتماعية
وعليه فيلزمنا ان نحاكم ماهي المسؤولية التي
يخشها المؤلف والمطبعة ان كانت علمية محضة فقد
ناظر كثير من العلماء وغلب وغلب ولم يحصل له أدنى
ضرر وإذا كانت المسؤولية عن شئ غير ذلك من حيث
تخديش الازهان العمومية واثارة الخواطر بالنظر
لا احساسات المسلمين في الديار المصرية بالذات أو
غيرها فذلك مما يدعو الى التأمل

لان الذي يعرف هذا الخطر ويحذر من المسؤولية
لا يمكن ان يساق الى عمل يجلبها عليه بدون سوق
شديد وضرورة مجبرة مكفواين بثقمة من جهة
التأمين على مستقبل ذلك العمل

فبقى النظر فيما هي الضرورة الجامعة لذلك
المؤلف أو الطابع وما هو التأمين الذي املاه من
عواقب ما تتحمله فاما أن يكون سوقاً ضميراً يبيعت
اليه التعصب الديني وهو معززة لكون لمن كان
على تماسك شديد بتعاليمه الدينية ولو فرضنا ان
المؤلف يجوز أن يكون من الناس المنهمكين في
الامور الوجدانية وانتمالا نعرفه لطفاء اسمه ولا مكان
وجود كثير من أمثال أولئك لهم علم واطلاع
وقدرة على التحرير العربي ولكن يستحيل أن يغررض
هذا الغرض في انسان مشتغل بمطبعة في نفس
مصر بهذه الاحرف اذ كل أرباب المطابع معلومون
انهم من أهل التجارة مشغولون بأعمال الدنيا

بالتنوير المدني والاشترك في خدمة الانسانية بين
العموم بان تقدم لمحوظاننا الآتية

وهي ان وجود مطابع ومطبوعات في نفس عاصمة
البلاد خارجة عن سلطة قانون المطبوعات المصري
مجردة عن حقوق الاحكام القانونية بها هو الذي ينشط
الى مثل هذه الاعمال ولا يخفى ان عموم الحكومات قد
سلمت ماديها وأديبها بما للمطبوعات من التأخير على
الاذهان العمومية فلم تتر كها فوق القانون في مجتمع
من المجتمعات مهما بلغ من التمدن والتنوير

نعم ان أوربا قد احترمت حرية المطبوعات لكن
لم تطاق هذه الحرية عن قيود القانون المدني بل
أجازت وقوع الاحكام عليها وتعلقها بها باصحابها
ومن البديهي ان مصر لم تعرف الدول لها بحق
مساواة أوربا في درجة التثذيب والتمن كما اتفق
عموم سياسي العالم على وجود رعاية النسبة بين حالة
المجتمع وحرية ما فيه من المطبوعات والمطابع

وهذه حكومتنا السنوية قد قررت نظام
المطبوعات والمطابع ولكن اختص وقوع احكامه
ولحوقها بالوطنيين فقط من ارباب الجرائد
والمطابع فتحدت حريتهم بالدرجة المناسبة لحالة
المجتمع المصري كما هو الشأن في عموم ممالك أوربا
سواء كانت ذات عظم في شأنها في الدرجة الاولى
أو الثانية الخ ومعلوم ان مصر مهما تنزلت درجتها
السياسية فانها لا تنقص عن الحكومات الصغرى
قدنا وحضارة ولها الحق المسلم في سن ما يوافقها من

القوانين التي بها تحفظ حق سلطتها الداخلية لتأمين
مجتمعها الخصوصي بدون ان تضطر الى ايجاد قوى
فعالة في الانفس والمصالح غير مسؤولة امام قانون
البلاد ولا أقوى فعالية من المطبوعات وهي تحت
القيود القانونية فكيف بها وهي لا ترى مانعا
شرعيا أو حاجزا اداريا

نعم ان حضرات اولياء أمورنا أعلى رأيا واعلم
من اصالح البلاد وصلاح العباد واقوى واقدر على
تتميم الاحتياجات الوطنية واستكمال اللوازم الادارية
ومثل هذه المحوظات ذرة من شمس حكم
اذهانهم المضيئة وقطرة من بحار مداركم الفياضة
لكنها إعادة هدهدية تاتي الى سليمان أفكارهم العالمة
انبا سبأ الحقيقة

فان ظهور أمثال هذه المطبوعات المضرة المحركة
للخواطر قديضا طرنا الى ان يحيل الفكر ونتعب
النفوس في ترويض نتايج السكوت عنها

وحاشا ان نظن أو نعتقد ان مثل هذه المسائل
قد فانت رجال حكومتنا كلا فقد علمنا علم اليقين
انها سعت في تأمين حق المساواة بيننا مع غير رجال
المطبوعات الوطنية وبين الاجانب ولكن ذلك
السعي المشكور لم يقترن بمساعدة الدول على ما هو
بديهي من شدة الحاجة اليه

غير ان الامل مع ذلك لا يتوقف من ان يتحدد
في جانب الحصول خصوصا وقد برهنت الآثار
الكثيرة وعلى الاخص ظهور مثل هذه الرسالة التي
لا تنطبق على آميال الشعب المصري ولا على منافع
الحكومة بدليل اختفاء اسمي المؤلف والمطبعة

تصديق ما لم يصدق به الا بالبرهان وازالة الشكوك
باليقين ولا يلام الانسان في المحافظة على عقيدته
والمداومة دونها أو بيمان رأيه فيما يعلم من المباحث
العلمية خصوصا في عصرنا الحاضر الذي تكلفت
بحرية الاديان والمذاهب الوفاقات الدولية
العظمى

بناء على هذا نحن لا يجب أن نلوم المؤلف على
ذات التأليف ولكن نلومه على اخفاء اسمه
وشهرته فان ظهوره لا يخشى عليه من شيء لانه
مستدل فلا يلزم الابحرية المناظرة والمباحث
الدينية تتناول من الاشكال والاستشكال ما يزيد
على درجة مالفق وقال ومن تأمل في الاستشكالات
التي وقعت بين العلماء وما هي داعة الوقوع ليعلم
حق العلم ان حرية البحث والمناظرة من أخص
مقاصد علماء الكلام والاصول والحكمة وما
أسببه

بل يمكن انهم لا جمل الوصول الى لباب الحق
الصراح يفرضون الفروض الاحتمالية التي
يستحيل وجودها في عالم الفعل ثم يوردون عليها الادلة
العديدة ثم يحاكمونها محكومة حرة فيحللون
أطرافها بالنقض والابرام الى أن تقف بهم العقول
عند حد من العقول

هذا هو دين العلماء الاسلاميين في الازمان
الماضية التي لا يهـبر عنها أهل الافراط الازمان
التوحش وأوقات الخشونة ومواسم القسوة فكيف
يخشى اليوم مستشكلك أو معترض وله من الحرية

فان الذي يتجاسر على مثل هذه ثم لا تحدد حرمة ولا
يخشى مجازاته كيف يؤمن ان ينشر من الرسائل المضرة
والكتيب السياسية المفسدة والاراجيف المكذرة
للراحة والامن العمومي وما لا يهدده الاحصاء أو
يحمده الاستقصاء على أننا في حاجة الى قطع جرائم
أمثال هذه المفاسد قبل تأصلها واستفحالها

وحيث نذ نطن ان الحاجة قد بدت في حاجة
الحكومة المصرية لان تحفظ لنفسها حق اجراء
قانونها الوطني على كل من يشترك في الاعمال
العمومية التأثير على مصالح المجتمع كما لا يبعد ان
تساعد عدالة الدول على الاتفاق معها في ما يلزم
من تعميم حكم القانون مادام القصد منفعة مصر
والمصريين ولا نطن ان واحدا يخالفنا في هذا
الالتماس من ابناء الوطن الاجاهل غبي أو خائن
لحقوق الوطنية خصوصا بعد ما تعدى ضرر مثل
هذه الحرية انخارجة عن القيود القانونية الى
مس الحقوق المقدسة الدينية والتعرض الى الطعن في
نفس القرآن العظيم الشأن

حق المناظرة

نحن لانلوم المؤلف على انه كتب ما كتب فان ذلك
من حقوقه الوجدانية اذ لو كان مصدقا لدين
الاسلام لكان مسلما كالمسلم كان المسلم مصدقا بما
عليه العيسوي لكان عيسويا وكلا الامتين لوسلما
بما عليه اليهود ما كان اليهوديا فعدم اتباع كل فريق
غيره دليل على عدم تصديقه له ولا يجبر المرء على

العمومية النصير الاعظم ومن الشافع المدني الحصن
الحصين

ولكنه باحتجابه هو ووطابعه يبرهن على سوء المقصد
نحو المجتمع الاسلامي فانه لم يتعرض للامتين
الباقيات وانما تعرض للاسلام كما انه جنى جنابة
قومية يجب ان يتهم بها في نظر المسيحيين لانه
يكتمانه نفسه عم الاحتمال ولو ذكر نفسه لانحصر
الكلام معه واتجه الجواب اليه ولا يلزم ان نقول
انه يدل بهذا على جهله بما يجب به عند المناظرة وأنه
خالف شريطة الاداب بالاقدم على الكلام
والفرار من المناظرة بهذا الاختفاء واذا جازنا
احتجابه على اجمل اوجة الاحتمال نقول انه غير
حريص على الحق أو غير محب للحقيقة لانه لم يقف
موقف المباحث حتى يردو برده عليه ويشترك مع
غيره في خدمة الوصول الى لباب الحكمة بالتعاون
الطبيعي من تحليل مشكلات المباحث التي
تصدى لها

والافكم من مناظرات ومناقشات جرت بين
علماء المسلمين والمسيحيين واليهود وكم من كتب الفها
الفريقان منها ما اعتدل فيه المختصمان ومنها ما شرأب
فيه المتدعيان الى الافراط هرة والتفريط أخرى
ولا يزالون يختلفون ولا امكان للاتفاق على
الاطلاق

فان الانسان حر بالطبع مستقل الضمير محكوم
بما يعتقد على أي حال
ولاشك ان أعظم المؤثرات على النفس الناطقة

هي العقائد واجلها الموروثة الراسخة فانها تحترم
فطرة ولولم يقترن ذلك الاحترام بالدلائل الصحيحة
ولا يبعد تصور هذه الفعالية في أغلب النوع
البشرى ولهذا لا يجب أن يكلف الانسان بقبول
ما يضاد ضميره مما لا يعلم فيه وجه اليقين وهو من
أجل اساسات معتقداتنا معشر المسلمين قال تعالى
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فجعل تعالى شرط
التكليف الدعوة وشرطها البلاغ المبين المزيل
للسكوك باليقين ولا تنظن ان هنالك من أوجه
العدالة ما يفوق هذا الحد العادل الذي لم يناف
حرية الضمير في شيء

ولهذا لا نرى بأسا مطلقا في المناظرة والمباحثة
مهما كانت صورتها أو تناولت مضامينها لانها هي
الموصل الوحيد الى التحقيق المطلوب من أمرى الدين
والدنيا لكن تشترط فيها سلامة المقصد واتحاد المتناظرين
على طلب الحق وخدمة أسباب الوصول اليه لا مجرد
المغالبة العمياء

وترى بغاية الاسف ان التمدن العصري بكل
مساعدته المصروفة وهم ذويه المبدولة لم يبلغ بالافراد
الخطرية الى هذه النقطة المهمة بل جرى في قضية
تروى المباحث على العكس من الواجب فيها فكم من
حقيقة كانت سهلة الحصول بحرية المناظرة ومبادلة
الافكار ذهبت أدراج رياح الاغراض وتلاشت
فريسة المغالبة والمغالطة فلم يستفد المتناظرون حقيقة
ولم يستفرض المطالعون علما ولو أنهم اتفقوا على
سلامة المبدأ لاتصلوا باتحاد المساعي ولومع اختلاف

وكذلك صاحب الرسالة المحتفى فانه لا يستطيع
بكلامه ارجاع احد المحمدين عما يعتقد فكلام
الاجنبى عن اى دين متهم فى نظر معتقديه مفند
لديهم وعلميه فلاشتمال به اتعاب ففكر فى غير طائل
فلهذا احدد البحث هنا فى الكلام على صحة القرآن
العظيم الشأن وأورد الأدلة الكافية على انه لم يعثر
التغيير والتخريف والنقص وهى المسئلة التى تهتم
عموم أهل الاسلام وأظنى سأبلغ بالمباحث العقلية
والمواضيع الحكيمية جهدا ما يبلغه المستطيع وهو
الحمد الذى لا يترك للشك محلا ولا يبقى من الشبهات
أثرا ولا يوجد للغالطة والملاغطة مجالا

واذ تبينت جليلة المرام فى هذا المقام فقد وجب
علينا ان نبتدى الصدق ان شاء الله تعالى فى عدد بعد غد
وعلى الله المعتمد

البلاغ المبين

وأينا من الواجب الضرورى فى هذا الموضوع
ان نبتدى بهذا الفصل المسهب الذى كنا نشرناه
بتاريخ ٥ جمادى الثانى سنة ١٣٠٣ وهو من
جملة فصولنا الموسومة بالتهذيب الالهامى ونصه
لما وعد الله تبارك الامم بأن لا يعذبهم الا بعد
ارسال الرسل وييمان طريق الحق بقوله عز وجل
(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وكان من
حكمه فى ارسال الرسل قطع سبيل حجة الخلق عليه
جل جلاله بقوله عز من قائل لكيلا تكون للناس
على الله حجة بعد الرسل أمرهم بالبلاغ المبين لتمام

الافكار فى طرق الوصول فافادوا واستفادوا ولكن
ابى الله الا أن يطول النزاع وتنفرج خطوط زوايا
الوثام

وما ندرى أياكون من استطاعة الحضارة العصرية
تسهيل هذه الصعاب أم تقاوم التعصبات
الباطلة مساعى الاجيال المستقبله كما فعلت بالاولين
والذى يظهر من خلال الطباع الراسخة
ان تلك الجبهة عنصرية فى الانسان غير قابلة
الانفكاك كما هى جزء من الماهية الشخصية
تحديد البحث

لما كان الكلام على موضوع الرسالة يتناول
فروعا شتى ويحتمل الخوض من وجوه عديدة
احببنا أن نحدد المباحث التى عزمنا على الكلام
فيها كبحا لجناح القلم وامسا كالعنان الفكر فنقول
ليس لنا قصد فى مقاومة المباحث المتعلقة بصحة
التوراة والانجيل أو الزبور فان المناقشات فى مثل
تلك الاحوال ولا تحتاج الى تنازع فى قوى الدلائل
فهى تستتبع التوسع فى الموضوع وثانيا تضر
الى الخروج عن الصدد الايجابى وثالثا تستهدف
بنا وبغيرنا الى الشدة فى الامر ورابعا تشغل قرأنا
بما هم فى غنى عنه بمطالعة كتب جدال غيرنا
خامسا معلوم أن مثل هذه المناقشات لا تلزم أحد
الطرفين باتباع الآخر أو الاذعان له فانما هما
برهنت على بطلان تلك الكتب أو استطعت ان
ابرهن فان كلامى لا يترشح ارباب الاعتقاد عن
التصديق بها ولا يمكن ان اجلهم على موافقتى

الثاني عدم التكليف بما لا يستطاع من الاعقادات والاعمال لقوله جل وعز (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وذلك لان التكليف بما لا يستطاع جبر على المعصية على حد قولهم

اذا رمت ان تعصى وان كنت قادرا

فر بالذى لا يستطاع من الامر

ولا معذرة للعبد في تقصيره عما يستطيع ان يعلمه أو يعمل له خصوصا بعد ما يتبين ان ذلك الامر والنهي حق من ربه وبعد ان يقام له عليه البرهان القاطع للشكوك فاذا عمل ذلك اى تعمد هذا التقصير لم تكن له من حجة عند الله

الثالث حجة المعجزات لما كانت العقول التي هي في ضلال لا تعتقد ذلك الا هدى والا لما واطبت عليه كانت لا تقبل ما يأتيها من الهدى الا بعد تردد وتبين اذ لا بد لها من ان تنكر غير الذي عرفته حتى يقوم لها الدليل على بطلانه وحجة ما تدعى اليه من الحق فاذا كرت رسولها وطلبت منه البراهين على دعواه كانت على قسمين قسم تؤثر فيه الحكمة والبراهين العقلية الكافية فيطمئن لها وقسم لا يطمئن مع ذلك اتردد الظنون به وتراجع افكاره وتحيره أو ابائمه أو مجده مرة واحدة فيقيم الله تعالى عليه الحجة بالمعزة للرسول وشأنها ان تكون مشاهدة بالفعل مع كونها فوق مدارك العقول معجزة للبشر ليزيد المطمئن يقينا ويطمئن الطان المرتاب وتكون الحجة على المنكر المسنة كبر فلا تقدر نفس على ابداء حجة على الله

قطع تلك الحجة ولذلك حوّل الخلق حق المدافعة عن انفسهم بين يديه سبحانه فقال يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها فلو لم يكن البلاغ مبينا قائما بالبرهان مؤيدا بالحكمة قاطعا للشك باليقين لما تم انقطاع حجة الخلق بعد الرسل وهو الحق اليقين ولهذا بعث النبيون مبشرين ومنذرين يخاطبون الناس على قدر عقولهم فيقيمون لهم الادلة على صدق ما يبلغون ولا يسأمون من محاولة الاقناع بالحكم البالغة والحق المؤيد حتى تبدولهم حجة الامر ويتبينوا الرشد من الغي بحيث لا يبقى للريب والشك محل فاذا لم يجيبوا بعد تبين الحق بالامثلة كرات والمناظرات والتفهم والتثبت وأبوا الا العتو والاستكبار يحق عليهم القول ويستحقون العذاب بما اصروا على الكفر وحينئذ تنقطع حججهم والله الحجة البالغة ولتمام قطع هذه الحجة اقام عليهم الحجة بثلاثة امور

الاول انه لم يرسل لامة نبيا الا لبلسانهم يخاطبهم بما صرح ما يعلمون لتكفيلهم يقول العبد ما سمعت وما علمت لا تقطع سبيل التفهم والتفهيم والمذاكرة باختلاف اللسان واللغات فان العقول لا تكفي في تحرى الحق ما لم تهتد اليه من قبل الله تعالى ولا يتيسر لمن كان على ضلالة من امره ان يسعى ليعلم لغة النبي المرسل اليه حتى يتعلم ما يجب عليه ولا يكلف العبد الشيء الا بعد وقوع الدعوة له وعلمه بها وتحققه منها فذلك قضت العدالة الالهية بهذه الحكمة الشريفة لتمام سهولة الوصلة بين المرسلين والمرسل اليهم

يوم تأتي لتجادل عن نفسها وأولئك هم المقصودون
والله أعلم بقوله عز وجل هذا يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون اذلاحق ولا حجة لهم في
النطق والمعذر بعد البلاغ المبين وهذه الحكمة
العادلة اشار سبحانه بقوله لا ظلم اليوم وبقوله
لا تظلم نفس شيئا ولا تجزون الا ما كنتم تعملون
وآيات متعددة في هذا المعنى كقوله عز من قائل
(وما ربك بظالم للعبيد) لانه قرر انه لا يظلمهم
على شيء الا بعد ان يعلمهم الحكم والمصلحة فيه
بواسطة رسوله الكرام وانهم موظفون بالبلاغ
المبين ملزومون باقامة البراهين المزيلة للشكوك
وانه لا يكفهم ان يعتقدوا ما لا تستطيع عقولهم
قبوله وانه لا يلزمهم بما يخرج عن وسعهم من
الاعمال ووعدهم على الخير اجرا وأوعدهم على
الشر عذبا فن عمل المشروط ولقي المشروط
وقوعه عليه فقد استوفى حقه على انه عز وجل
تطف بعباده فوق ذلك كما هو معلوم فتأمل الى
قول نوح عليه السلام انه دعا قومه ليلا ونهارا
وسرا وجهرا ولم يقع عليهم العذاب الا بعد اقناعهم
بالبراهين ولكنهم كفروا . وتبصر في حال هود
عليه السلام فانه لم يفارقهم ولا في اثناء نزول
الغضب الالهى يحذرهم ويبشرهم الى ان هلكوا
وهم مصررون

وتدبر حكمة صالح عليه السلام حين بلغه عقر
الناقة فانه حاول رفع المهيبة وحضهم على طلب الفصيل
. وتذكر مقدار رافة لوط عليه السلام حين هجم

عليه قومه يهرعون اليه في طلب الملائكة
ينظنون انهم علمان كيف تطف بهم بقوله اليس
فيكم رجل رشيد وحاول ان يخجلهم بقوله هؤلاء
بناتي هن أطهر لكم وسألهم الكف سؤال الراجي
قال فاتقوا الله ولا تخزوني في ضيفي . وانظري
محاورة سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام مع
المرود وقومه في مسألة الاصنام حين كسرهما
وعلق الفاس في عنق كبيرهما ثم لما سئل قال بل
فعله كبيرهم هذا فاسألوهم ان كانوا ينطقون
حتى أعجزهم الى ان اقرروا بانها لا تنطق فقالوا
قد علمت ما هؤلاء ينطقون ولزمهم الحجة باعترافهم
ومجادلته مع المرود في شأن الاحياء والامانة
وطلوع الشمس من المشرق والمغرب وتبين عجزه
عن كل ذلك ولم يقع عليهم العذاب بل أمهلهم الله
تعالى حتى أصروا بعد علم الحق على الكفر فقالوا
حرقوه وانصروا آلهتكم . وتبصر الى أمر الله
تعالى لسيدنا موسى عليه السلام حيث قال
فقولاه قولايما عمله يتذكر أو يخشى الى قوله
والسلام على من اتبع الهدى وكيف سأله فرعون
بقوله من ربك يا موسى فلم يغيظ ذلك بل أخبره
بغاية الميانه والسكينة بقوله ربنا الذي اعطى كل
شيء خلقه ثم هدى الخ وتأمل انهم لما طلبوا منه
الموعظ لم يغاظ بل واعدهم يوم الزينة ليكون
الامر علنا والحجة بالغة ولما خيره المعجزة في المباشرة
جها للمهم فلم يقع العذاب حتى اعترفوا وليكن
اصروا وترك موسى عليه السلام الشر أخيرا
وخرج بقومه فاتبعهم فرعون متظاهرا للباطل

والفلاسفة أرباب العقول المتهبة وكثرت العلماء
وقربت المواصلات ونشأت الحكومات العظمى
والدول الكبرى وعظمت المجمع الانسانية وقلة
البدواة والجهالة بالنسبة لحال من قبلهم من الامم
وصار اقناعهم متوقفا على أقوى البراهين والحجج
فامتاز صلى الله عليه وسلم عن اخوانه ساداتنا
الانبياء الكرام والرسل العظام بحملة امور

الاول الحكمة التدريجية لغايتها القصوى
فتدرج بالامة في تبليغ الدين بحسب قابلية
العقول فلم ينزل عليه الكتاب دفعة واحدة كما
انزلت الكتب الاخرى بل تم نزوله في ثلاث
وعشرين سنة ولذلك ارتبطت به القلوب فلم تنفك
عنه ولم تذهلها أحكامه وهلة فتسد اعينها عن
شموس اليقين

الثاني ان كتاب الله الذي انزل عليه لم يكن صالحا
فقط لمصلحة قوم دون آخرين أو زمان دون غيره
بل جعلت قضاياه محكمة بحيث تصلح لان تكون
أحكم الحكم لكل قوم في كل بقعة من بقاع الارض
في كل زمان وفي أى حال من الاحوال فانك ترى
كل حكم حكم فيه بشئ يمكن ان تطبق عليه مصلحة
الشرقي والغربي والعربي والعجمي والمدني والوحشي
والحضري والبدوي فلا ينافي مصلحة واحد منهم
وذلك شأن الحق فانه لا يتهمدوهى المجزة الدائمة
الخالدة على صدق الدعوى اذ لا سبيل لوجود
هذه الحال في غيره وهى معلومة لدى من أطلع
على مرسيات الامم وأحكامها كل هذا مع غاية

على الحق حتى كان ما كان وكذلك عيسى عليه
السلام لما انكروا عليه أعجزهم حتى تبين لهم
الحق وأعجزتهم المحجزات وثبت لديهم اليقين واعتدوا
عليه ولم يتوقف عن البلاغ المبين تلك حالة المرسلين
عليهم الصلاة والسلام أجمعين فكاهم جاهد حق
الجهاد وتصدى للتوضيح والتصريح بما لا يزيد
عليه من البيان فقامت الحجة لله على الخلق أجمعين
ولما أراد الله تبارك وتعالى ان يختم الاديان بخيرها
والرسل بنبينا سيد الخلق صلى الله عليه وسلم ختم
بنا الامم وجعلنا خير أمة أخرجت للناس واستلزم
حال نظام الكون توحيد المعاملات والمعتقدات
في كل شعوب العالم لتقيم مكارم الاخلاق وتعميم
العدل والحق لاستكمال أسباب تقدم النوع
الانسانى فارسل عليه الصلاة والسلام بالدين المبين
الذى لا يمكن ان يضارعه في حكمته وأحكامه كل
عقول البشر من بلاد ليس لها عهد بملك وعلوم
وقوانين وليست بدار مدنية يصح ان يظهر فيها
مثل هذا الاساس المحكم أو ما يعاينه فكان نزول
الكتاب العزيز وظهور هذا الدين الكافل لمصالح
الحياتين منها برهاناً كبيراً وديلاً أظهر على صدق
النبوة المحمدية كما سيأتى ان شاء الله تعالى فيما بعد
• ولاجل ذلك التعميم أرسل للناس كافة بدين
يصلح به شأن كل فرد من سكان الارض وهو عليه
الصلاة والسلام خاتمة الحجج الالهية لله على الثقلين
والشاهيد على العالم كافة ولذلك ايد الله تعالى
وايد دينه الحق باعظم البراهين بالنظر لاحوال
الامم المتأخرة فقد كانت ظهرت فيهم الفلسفة

الحصر والتفصيل وعدم شدوذ قضية من الاحكام
الدينية والدينيوية عنه

الثالث المعجزات وهي شهيرة معلومة لاجابة
لسردها وستأتى بحوله تعالى ولما كانت المعجزات
ينقضى شدة آثارها بزوال زمان مشاهدتها فاذا
انتقلت الى جيل آخر دخلت في خسر كان وكان
تأثيرها في القلوب متوقفا على ذات الايمان بها
وتصديق رواتها والبحث والتحرى عنها اختار له الله جل
وعز معجزتين انفرد بهما دينه القويم على عمر الاجيال
لا ينكرها منكر امام الحق والانصاف (الاولى)
كتابه الكريم وقد مر الكلام عليه (والثانية)
الاحاديث النبوية وهي من معجزات الكلام فان
جميع الاحاديث الصحيحة التي صدرت عنه صلى الله
عليه وسلم قضايا حقة تنطبق عليها كل المصالح الدينية
والدينيوية على اختلاف الطبائع والبقاع والازمان
لا تنفك عنها الحكم فصدروها على هذه الصورة
من ليس له عهد بعلم وسياحة وحكومة ومدنية
مسيوقة بل ليس لقومه من قبله حظ من العلوم
والمعارف وهي موارد الحكم برهان لا محيص من
الاذعان اليه على صدق دعوى الحق ولولا حاجتنا الى
الاجاز لجننا في هذا الباب بما يخلب الالباب وقد كان
عليه الصلاة والسلام مهمة أشد الاهتمام بأمر البلاغ
المبين فكان يتعرض لقومه ويعرض عليهم الاسلام
وينكرون عليه ويتلطف بهم ويعذروهم على جهلهم
ويكرر لهم النصح ويؤذونه أشد الاذى فلا يلقته
ذلك عن دعوتهم بالحكمة وكانوا ينفرون وينفرون

غيرهم فلا يكثر بذلك منهم بل يراف يجهلهم
ويعلمهم وكانوا يناقشونه ويذاكرونه بالغلظة فيلين
القول لهم ويبين لهم كلما استشكلوا واستبهروا
ولك العبرة الكبرى يوم شج وجهه الشريف اذ يقول
حينئذ ربى اغفر لقومي انهم جاهلون وهو دليل على
انه لم يؤاخذهم لعدم تبينهم الحق ثم يأنيهم بعد ذلك
بالبين الاوضح وما زال يدعوهم ليلا ونهارا فاذا
قصرت عقولهم عن درك المعاني أقيمت الحجة بالمعجزات
الباهرة ولم يعاقب أحدا قبل تبليغه الحق بما يناسب
عقله ومداركه ولبث كذلك ثلاثا وعشرين سنة
يتدرج بالامة وتبليغها تارة بالقول وتارة بالعمل وتارة
باللين أو الشدة وأخرى بالمصاهرة واختلاط النسب
لدفع العصبية الجنسية المهلكة فقد تأهل من القبط
بما ربه رضى الله عنها أم ابراهيم عليه السلام وتزوج
صفية اليهودية بنت حبي سيد يهود خبير فكان ذلك
أمر بالاختلاط اتمام الارتباط وقت أر بعين يدعو
لصهيب الرومي وهو أسير بكرة عام الهجرة وأدخل
سلمان الفارسي في أهل البيت فقال سلمان منا
آل البيت وقرب بلال الحبشي حتى اتخذ مؤذنا
وخازنا فكان ذلك دليلا على تعميم التسوية بين
الخلق وكان زواجه من هذين الجنسيتين القريتين
مميزا لوجه من غيرها من عموم الاجناس
المتباعدة وكان تقريبه للرومي والفارسي والحبشي
الذين أمكنهم للوصول اليه دليلا على امكان تقرب
كل جنس يصل الى رحابه فلما قويت الشوكة المحمدية
كاتب القبط والروم والحبش وعمان وفارس

وهي الممالك التي كان في ذلك الوقت يمكن الوصول إليها بحسب سهولة المواصلات والجوار ولو تيسر الوصول لخاطب مملكة روم وملكوك الافرنج والهند والصين وجابون وملكوك الاتراك وبربر المغرب وأهل أميريكيا وجزائر الاقيانوس جميعا ولكن صعوبة المواصلات وخطر الاسفار والموانع العديدة حالت بين ذاته الشريفة وبين هذه الاعمال من جهة وبين وصول الاخبار اليهم أو قدوم أحد منهم من جهة أخرى لان عمره صلى الله عليه وسلم لم يكف لذلك فان المدة التي أمضاها مكة لم تكن الاعبارة عن تأسيس المبادئ وكانت العصبة المحمدية وقتئذ لا تقوى على التعميم وان المدة بعد الهجرة الى الوفاة وهي عشر سنوات تقريبا لم تكن كافية كذلك لايجاد القوة التي تحمل الدعوة والتأمين عليها ودعوة أهل الارض جميعا ولم يكن عدم الدعوة لمن لم يدعهم بالذات أو بالكتب منقصا لهم ولا باعثا على عدم الاهتمام بهم ولا لاهمالهم لان ذلك يناق حكمة رسالته العامة ولكن الذي دعا اليه أمر فوق الاستطاعة دفعه وهو ما ذكرنا من الموانع والمصالح ولذلك أمر بالتبليغ أصحابه وأمتة فقال بلغوا عني ولو آية وقال رحم الله أمرا سمع منا حديثا قبلغه كما سمعه قرب مبلغ أوعى من سامع ورب حامل فقه الى من هو افقه منه وقال اللهم ارحم خلقائي قيسل من هم خلفاؤك قال الذين يروون احاديثي فيعلمونها الناس والاحاديث في ذلك كثيرة جدا ثم توفي صلى الله عليه وسلم وحلة

الدعوة يومئذ اصحابه الكرام فلم يهتموا بشئ بعده قبل دفته الا بنصب الامام لجمع القوة الكفالة بالحياة والامتداد وسلك ابو بكر عليه الرضوان مسلكه عليه الصلاة والسلام في تنقيح القوة الحاملة أولا من اهل الفساد فدمر مسيلة ومن ارتد قبل ارسال جيش الدعوة وهو جيش الفتوح ولم يجمل الحرب الا آخر اسباب البلاغ المبين على ما هو مشهود من سيره صلى الله عليه وسلم وبذلك صار البلاغ كذلك من الفروض على القادر عليه كما حصل بعد وفات سيدنا موسى من احبار بني اسرائيل وبعد رفع سيدنا عيسى من الحواريين وتبعهم علماءهم الى اليوم مثل الابهاء اليسوعيين والبرتسمتانيين وهما طائفتان عظيمتا جاهدنا لاعلاء الكلمة العيسوية فلم ينتهما النعيم ولم يرعهما الشقاء يدأبون اناء الليل اطراف النهار لا يزالون في تأييد دينهم ودعوة الخلق اليه اقبل الدهر عليهم أو اعرض عنهم حتى بلغوا الدعوة العيسوية اكناف الارض اطرافها ونشروا الدين المسيحي بالوعظ والتأليف والتلقين والصبر والعزم والحزم حتى ضم اليهم الالوف المؤلفة بل الملايين الكثيرة من الامم في اقرب الازمنة بعد ان فتحوا سبيل السياحات وقد عرف قومهم مقادير مساعيهم فاعانواهم واستعانوا بهم فتم لهم العز وارتفع بين أيديهم منار الافتخار وذلك لان اعمار الانبياء لا تكفي لتتميم البلاغ المبين فبالضرورة يجب أن يتحمل هذه الوظيفة عنهم اعلمهم المصدقون بهم وهكذا الدين الاسلامي فانه اهتم بدوام التبليغ

وتبين كيفيته على اكل ما يمكن ليكون المقصد منه التعميم حتى فرض الجهاد في سبيل الله أى لاعلاء كلمة الله اذالم يفد البلاغ المبين الصريح بعد المناقشة والمذاكرة والمراجعة والتجسس وتحمل الاذى والتألف واقامة البراهين كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم مع اهل عصره من قومه لكن لما كانت المعجزات متممة على غير الانبياء وجب على من يقوم بوظيفة البلاغ ان يصرح في براهينه بحسب عقول مخاطبين وامرجهتم ومقاديبرهم ليتألف قلوبهم ويبين لهم الحق والادلة عليه باقتهم التي يعلمونها لانهم لا يعرفون ما يدعون اليه الا بعد الادلة فلا يلامون على عدم قبولهم ذلك لجهلهم وانضرب لك مثلاً فنقول لو أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل لا يعرف شيئاً من اللغات العربية أو كان يتركه عليه الصلاة والسلام مهملاً عن الدعوة ام كان يدعو الى الله فان تركه يتأني الرسالة العامة ودعوته بلغته تستلزم تبليغه بالواسطة المترجمة واحتياجه لتعليمه اللسان العربي بدون من يعرف لغته يستلزم مشاققة عظيمة ومهدداً وفيرة فلو لم يقبل هذا الاحتباس أو كان يترك أو يقتل مع انه صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحداً قبل ان تبلغه الدعوة والبراهين القاطعة عليها هذا فردفاً بالآم العديدة التي لا يمكن تسكينها بتحويل اللسان وتبديل اللغة فيظهر من ذلك وجه ضرورة تبليغ كل أمة بلسانها الذي اعتادته وقد سلك مباحثوا الدين المسيحي تلك القاعدة

اساس المقصد

بعد ان قدمنا ما سردناه من التمهيدات الاولية نجعل اساس المقصد هنا في عدة فصول الاول في الحكم على الاحاديث التي استشهد بها المؤلف على وقوع التعمير والنقص وما أشبه ذلك في القرآن العظيم الشأن وورودها في البخارى والاتقان الثاني تاريخ جمع القرآن وكتابتها وما جرى مجرى ذلك في العصور الاسلامية الثالث الادلة القاطعة المسلمة عقلاً وفلسفة على سلامة

القرآن من التغيير والتبديل والتحريف والنقص
الرابع الدلائل الفنية الطبيعية التي تدل بنص
نفس الآيات الكريمة على كونه منزلا محفوظا
من النقائص

الفصل الاول

جمهور المسلمين على اختلاف طبقاتهم من
أهل السنة وغيرهم الاماندر من الفرق الذين
يؤمنون العصمة للائمة الاتي عشر مجمعون اجماعا
عاما لم يختلف فيه السلف والخلف ان العصمة خاصة
بالانبياء والمرسلين وانها مسلوقة الوجوب قطعان
كل افراد البشر مهما كانت درجاتهم في الفضيلة
والكمال الانساني

ومع اتفاق العموم على سلب عصمة غير الانبياء
اختلفت المباحث عن عصمة الانبياء والمرسلين أيضا مع
ذلك واستدل المعارضون بنصوص القرآن العظيم
كقوله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى) وقصة داود في
امرأة ايليا وقصة موسى عليه السلام وقتله
القبطي وقصة يونس عليه السلام وذهابه مغاضبا
وهلم جرا وأجاب عن ذلك الفريق الثاني بأن ذلك
صور معصية لا عين معصية والجدال بينهما طويل
ليس تفصيله مقصودنا الآن

وانما يريد ان نبرهن على ان المسلمين عموما لا
مانقدم منهم متفقون على سلب العصمة من غير
الانبياء ويختلفون في حق بعضهم عليهم السلام
وعلى رأى المختلف منهم والمؤتلف لم يجمعوا على
استحالة السهو والنسيان عليهم

وبناء على قاعدة التسليم بعصمة الانبياء والرسل
عليهم الصلاة والسلام اجمع الجمهور على تصديق
خبر الرسول تصديقا قطعيا متى ثبت اسناد الخبر
اليه لانه الواجب العصمة ولا يمكن اوجوبها كذلك
التمثبت في الرواية ومعرفة سلسلة رواة الخبر

وقد اتفق عموم أهل علم الكلام على تقديم
مبحث الاستدلال بالخبر على كثير من المباحث
الجوهرية حتى تفننوا في تقسيم الخبر وأوجه
الاستدلال به وصلاحيته بحجته وهو بحث مهم جدا
نوصي بحجبه الحقيقية بالتماسه من المطولات حتى
يعلم درجة اهتمام علماء الاسلام بتحقيق هذا المقام
فانهم بعد الاتفاق على كون مطلق الخبر محتمل
الصدق والكذب قسموه الى مقطوع الحكم
بكذبه وهو المقترن بدليل الكذب والى مقطوع
بصدقه وهو ما قترن بدليل الصدق وسلموا بحجية
خبر الرسول والخبر المتواتر

ومع الاتفاق على حجية خبر الرسول سلموا بجواز
النظر في طرق الاستدلال على صحة وروده عنه
صلى الله عليه وسلم ولهذا اشتمت عنياتهم بتحرى
صحة الورد فنشأ عن ذلك ترتيب أصول مراتب
الحديث كالصحيح والحسن والمرفوع والمسلسل
والمعنعن والضعيف والموضوع وما أشبه ذلك
وجملوه فنامستقلا كما بحثوا كل البحث عن تراجم
أحوال الرواة وتحقيق أخلاقهم وطهارة ذمتهم
وصدقهم وامانتهم ولم يتوقف العلماء في بخرح من

اتهموه منهم والتعديل عليهم ورفض أقوالهم
وتدوين الردود عصرا بعد عصر حتى أنهم لم يكتبوا
بالكتابة بل شددوا في التلقي حتى قرروا أصول
الاجازة يدابيد وتلقينا بتلقين وشهادات مسلسلة
وسند متداول من زيد لعمر ولبكر خالد الى زمن
النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الجارى عندنا
الى اليوم

وأما المتواتر فانهم كذلك اختلفوا فيه بعد اتفاقهم
على تحديده بأنه الخبر الذي يأتي على السنة قوم يؤمن
تواطئهم على الكذب فاشتراط ايجاب الصدق على الورود
بهذه الصفة ولكنهم اختلفوا في تحديد الكمية التي
يمكن تواطئها على الكذب ففهم من رضى بعشرة أنفس
ومنهم من اشترط ان تتجاوز الاربعة ومنهم من توسط
بين هذين ومنهم من أوصلها الى ثلاثمائة وأكثر

واعترض على ايجاب التواتر للصدق بان عصمة
كل فرد من أفراد المجموع غير واجبة والمجموع
مركب من غير واجبي العصمة فكيف يكون واجبا
وليس هو الاهي وبديهي استحالة خروج السكك عن
ماهية أجزائه ورد ذلك أيضا بكون الاجتماع أقرب
الى الصدق من الفرد اقول وبالطبع اذا صح ان تقرب
الاثنين الى احتمال الصدق أشد من تقرب الواحد
كان الثلاثة بالقرب من الاثنين أولى وهلم جرا فلا يزال
يقرب الاحتمال بنسبة تزايد افراده حتى يحازي
الحقيقة الايجابية عند غاية في ذلك الاحتمال

هذا الاجمال يدلنا عموما على أمرين مهمين
لا يمكن ان يناقض فيهما الامتعصم متحامل أولهما

اهتمام المسلمين بتجري صدق الاخبار المنقولة الى
أجيالهم الخالفة عن السالفة وثانيها عدم اعتقادهم
عصمة أحد من المسلمين سواء كان من الأئمة الاربعة
أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعموم العشرة المبشرة
وطبقات المهاجرين والانصار من الصحابة والتابعين
رضى الله عنهم وعنايتهم أجمعين وكذلك الأئمة الاربعة
الامام الاعظم أبي حنيفة والامام مالك والشافعي
وابن حنبل رحمهم الله تعالى وأئمة الحديث كالامام
البخارى ومسلم وأبي داود السجستاني والترمذي
والنسائي وابن ماجه وأرباب الصحاح وغيرهم من
المحدثين والمفسرين والفقهاء والاصوليين وبالجملة
عموم العلماء والصالحين أولئك مهماعات درجاتهم
وعظمت مقادير احترامهم لا يعترف لواحد منهم
بالعصمة

ومن هنا نفتح الكلام عن صدق آخرفنقول ان
غير المعصوم كما يجوز عليه الصواب يجوز ان يقع منه
الخطأ ولو على مقصد حسن ونية طاهرة ومتى كان
كذلك لم تكن أقواله وأفعاله وأحواله حجة دينية على
أحد من المسلمين بمجرد صدورهما منه

والدليل على ذلك اختلاف الصحابة والتابعين
والأئمة المجتهدين والعلماء العاملين عصرا بعد عصر
في المسائل الدينية والدينيوية من معتقدات
ومعاملات

فلو كان قول الواحد منهم حجة مسلمة عند الآخرة
خالفة فيها فاختلفا في ذلك دليل يفهم التسليم بعدم
العصمة واحتمال وقوع الخطأ والصواب في أوجه
الاستدلالات والاقيسة وما أشبه ذلك

كانت كذلك لانتفي في امكان جواز الاستدلال أو
طاب الدليل على صحة الرواية وانتفي وقوع
الخلف بين ائمة الدين واكابر السلف والخلف

فاما ان نسلم بذلك الجواز وهو مسوغ للنظر
واما ان نجزم بامتناعه فممكن قد جزمنا بمخالفة
الاجماع الدائم من قبل شيوخ الامة وهو محال
فبالطبع ما يؤدى اليه محال بلا اشكال

واذ تحقق لدينا خروج افراد عموم المسلمين
عن وجوب العصمة في حقهم يخرج ائمة الحديث
أيضا عن وجوب العصمة كغيرهم مهما كانت
فضيلتهم وكذلك يخرج الامام البخارى وغيره من
رجال الصحاح

فتي ورد الحديث على المسلم كان شأنه الوحيد
فيه أحد أمرين الاول ان يكون مقادلامام من
الائمة فيجب عليه قبيل كل تحسر أن يراجع
فيه رأى امامه واقوال رجال مذهبه ويمتقد
ما قالوه وعبروا عنه به ان كان واردا في مذهبه
والا فان لم يكن كذلك فعليه أحد أمرين أيضا
الاول ان يكون مضاد المضمون لما عليه امامه
واهل مذهبه وحينئذ فلا سلم له أن يكون مع
اهل مذهبه الذي قاده واعتقد صحته واذا لم يكن
مضادا مخالفا لذلك وجب عليه اما أن يتوقف
عن الحكم واما ان يراجع مقاله ائمة الحديث
ورجال آداب البحث وتراجم احوال الرواة والرواية
وقد اجتمعوا على كل حال على ان الدلالة نظرية
غير ضرورية أى ليست في درجة الضروريات
التي لا يجوز فيها البحث والاستدلال

نعم قالوا ان قول المجتهد دليل المقلد ولكن ذلك
ليس بكلام الله ولا بأمر نبوى وانما هو قيد وضع لمنع
القاصرين عن درجة التحقيق

وفي هذا القدر كفاية للدلالة على ان ليس كل
حديث كتب في كتب الحديث الصحيحة مسلم
الانصال به صلى الله عليه وسلم واجب التصديق به قبل
النظر في طريق الرواية ودرجاتها والرواة وأحوالهم
وبناء على ما ذكر لا يصح الجزم بكل حديث قبل
ما قدمنا من القيود التي اعتبرها عموم العلماء من
صدر الاسلام الى هذه الايام

بناء على ما تقدم نعم حق العلم ان الاحاديث
التي استشهد بها المؤلف المحتفى على وقوع ما يدعى
وقوعه ليست معلومة من الدين بالضرورة القطعية
أى الى الدرجة التي يجب التصديق بها تصديقا
قطعيما كدلالة القرآن العظيم الشأن مثلا

نعم ان تصديق حديث الرسول صلى الله عليه
وسلم واجب للقطع بعصمته ولقوله تعالى (وما آتاكم
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ويكفر عندنا
معشر المسلمين من لم يصدق لم يكن شرط ذلك انتفاء
الشك في صحة صدوره عنه كالذى يسمع منه
الحديث مباشرة في حياته عليه الصلاة والسلام
اما في حالة الرواية عنه فلا يكفر لكون ادعاء
صحة وروده عنه في حال الرواية دعوى لا يمكن
الجزم بالسلب أو الايجاب فيها قبل ثبوت احد
الطرفين

ولو لم يجز البحث والتحري ولو في أهم كتب
الحديث المعتبرة لمكانت واجبة التصديق ولو

مع كونه الخليفة المطاع والحاكم الوحيد دليل على ان القوم رضى الله عنهم كانوا يمحذرون أشد المحذر من مخالفة أعماله ومضادات سنته اذ هنا احتمالات لا بد منها وهي ان توفقه هذا اما ان يكون عن كتابة المحقق بالكتابة وهو رأى غير ممكن التصور لانه رضى الله عنه يعلم بالطبع ان الصحابة بشر يمتوتون وان التلقين صدرا بصدرا على توالى الاجيال الاسلامية بدون حفظ النصوص محتمل السهو والنسيان على أجيل وجوه الظن ولا يجوز ان يحكم بعصمة الازهان الخالفة من الخطأ والنسيان أو ما يلحق بذلك متى لم يكن محفوظا مقررا ولا امكان للحفظ الا بالكتابة فكيف يصح ان يتوقف عن كتابة اساس الدين فظهر من هنائه ان صح ترده في ذلك فاقترددت في وجوب نفس الكتابة بل في أمر زائد عليها وهو دليل شدة العناية وقوة الشعور بأهمية العمل كما يحصل ذلك بالطبع في مقدمة كل أمر مهم وفي تردد زائد بن ثابت مع علمه باتفاق الشيخين دليل قاطع على أنه مقتدر على حفظ استقلال ضميره ولو بين يدي نفس الخليفة المطاع وهنا بحث لا بد منه وهو ان هذا التردد بين الخليفة وبين أكبر الرجال المحمديين وبين زيد الذي هو من أخص ملازمي أعتاب القبوة لا ينشأ عن عيب اذ لا بد من باعته اليه فاما هوديني واما ذنوبى فاذا فرضناه دينيا كما هو المعتقد عندنا انقطع الاشكال واذا فرضناه دنويا على ما يمكن ان يتخيله الخصم وجب ان يقال ان أبابكر وعمر يعلمان حق

والثاني أن يكون محققا أى غير مقاد وحينئذ تكون مسؤوليته في تحرياته أشد وأعظم فعليه والحالة هذه أولا ان يطبق بين الحديث وبين الكتاب لكون دلالة الكتاب دلالة قطعية لا تتحمل الشك بوجه من الوجوه فان طابق معناه آية ناسخة احتمل أن يكون حديثنا ناسخا وان طابق آية منسوخة كان من المحتمل أن يكون حديثنا منسوخا واذا لم يطابق الا بالتأويل قدم تأويل الحديث للتطبيق على نص الآية بدليل لزوم الاحتجاج على النظرى الدليل باضرورى الدليل ولا عكس الاعند الضرورة واذا لم يطابق لانصا للنص ولا تأويلا اتأويل ولا اجالا لتفصيل أو تفصيلا لاجمال أو بوجه من الوجوه المقبولة يلزمه أن يقوى دليل القرآن على دليل السنة وعلى ما تقدم يسقط استدلال المؤلف على صحة دعواه بما رواه من تلك الاحاديث

الفصل الثاني

تذكر هنا سياق تاريخ جمع القرآن فنقول قد ساق الخصم عبارة البخارى في كيفية المذاكرة الواقعة بين أبى بكر وعمر و زيد بن ثابت رضى الله عنهما والوقت يومئذ وقت خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه فلزمته الجهة

وذلك ان شدة هذه المراجعة وتوقف أبى بكر عن عمل لم يعمل في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم

العالم ان القرآن مقدس عند الامة وان طاعته متوقفة عندها على رعايته نصوص الدين وعدم مخالفته اعمال سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وانه ان انحرف عن ذلك قامت دون طاعته الموانع القاهرة وانه في ذلك الحال يكون مهتدا تديدا عموما بدلالة توقف زيد عن قبول التكليف المذكور من اول وهلة وتردده بعد المذاكرة وهو بالطبع من اخلص المحصلين له واعمر بدليل اختصاصه لهذه الوظيفة المهمة دون غيره فاذا كان ذلك حال اخص من أمناء ووثقابه كيف يكون الشأن في اقتناع عموم الامة ولم يكن أبو بكر عـلم العصمة عندهم حتى ان البيعة التي وقعت له ناقض فيها سيد الانصار سـعد بن عباد ووقف عن ذلك الامام على رضى الله عنهم أجمعين

كل هذه الاحوال تثبت انه لا يتجاسر على مباشرة هذا العمل بدون ترو وتثبت واذا كان ذلك الخلف الماضى قد بلغ تلك الدرجة من الشدة والمجاهرة على أنه في فرع من الفروع المأمور بها كيف تكون درجة الشدة في المحافظة على نفس اساس المعتقد ولباب الدين . لاشك انها أشد وأعظم ولو جئناها على محامل دنيوية معاذ الله لقلنا يستحيل ان لا يتخذ الاقرار على غير الحق وسيلة وحيدة ضد حكومة الصديق والفاروق رضى الله عنهما ما رأى العام من عموم الاسلام ضدتهما وبناء على هذه الملاحظات القوية الاثر

يعلم كل من الصديق والفاروق وزيد بن ثابت ان هذا الجمع والكتابة لا يمكن الا ان يكون على مرأى وسمع من عموم الصحابة وهم بين فرعيين على الاوجه التي يحتمل أن يتخيلا المفراطون والمحتالون فرقة دينية متعصبة متشددة في الدين وهي بالطبع تقاومهم بلسان الحق وتدافع عن القرآن امام صولة الحكومة لانقطاع اسباب الطاعة بوقوع ما يحتمل بنص الدين وفرقة دنيوية على فرض واحتمال معاذ الله وهي بالطبع لا تتوقف عن ان تتخذ ذلك ذريعة لانقاء الفساد وتزريق القوة المجتمعة واثارة الخواطر الاسلامية ضد هذا العمل والعاملين

الفصل الثالث في ثبوت صحة القرآن بالدلائل العقلية

يلزمنا ان نجعل في هذا الفصل بعض الامور على سبيل التمهيد للكلام على حسب اقتضاء المقام فنقول ان الدين الاسلامى نشأ واستقر في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم مدة ثلاث وعشرين سنة ثلاثة عشر منها في مكة وعشرة منها في المدينة ومعلوم ان الجمعية المحمدية لم تقو على التمكن والفتح الا بعد نزولهم المدينة أى بعد عام الهجرة فيجب أن نعلم كمية الجمعية قبل هذا الدور وبعده أما الامة المحمدية قبل ذلك التاريخ فكانت لانقل عن خمسمائة أو ستمائة نسمة ما بين المهاجرين

العلم ان لا تدخل للقوة في قبوهم الدين الاسلامي
بوجه من الوجوه

تم لم تنزل الجمعية الاسلامية تنمو وتزداد يوما فيوما
حتى توفي صلى الله عليه وسلم والجمعية الاسلامية ذات
قوة وبسطة وشأن عظيم لان عموم أرض الحجاز
واليمن كانت دخلت في حوزة الاسلام وهي بضع
ملايين وكلها متكلم بالعربية عارف بها

وبالجملة فلم يمت صلى الله عليه وسلم حتى كانت
الجمعية حكومة مقتدرة ذات سلطة عامة نافذة الحكيم
على قواعد مقدسة

ومعلوم ان كل جمعية ذات دستور محترم أساسي
لها معلوم لديها متوقفة الحياة على وجود يتعذر
عليها تعديله أو تجويره الا بعد علم العموم به - ما
واتفاق الكل عليه - مما لانه علة الطاعة والارتباط
كاهو الشأن في كل حكومة عادلة أو ظالمة

مثلا ان كل هيئة اجتماعية متى حدثت على أصول
اساسية فانها لا تستطيع تبديلها أو تعديل شئ منها
أو تحويل نص من نصوصها الا بعد نزاع وجدال
بين ذوى الشأن ان كانت السلطة دستورية وقوية
المستبد وأعوانه ان كانت مطلقة وعلى كفى الحاليتين
فان الدستور الاساسي لا يكون أساسا معتبرا حتى
يعلم بين الافراد والا كان سرا وحينئذ فهو مجهول
فلا عبرة به واذا كان معلوما محققا لم يتبدل الا وقد
علمه المحكومون به

ذلك شأن كل مجتمع مدني من أكبر
الحكومات الى اصغرها بل هو الاس الوحيد حتى

وما بين الانصار لان أهل واقعة بدر الاولى التي لم
يحضرها الا مهاجرون كان عدد المحاربين فيها من
٣١٣ الى ٣١٩ وبالطبع كان يوجد من بقي في
المدينة منهم ما بين غير داخل في القدرة على الجهاد
وبين من ترك لحفظ العائلات وما أشبهه وغير أوائلك
فقد كان يوجد عدد غير قليل من السابقين المهاجرين
في أرض الحبشة ولم يحضروا معها وذلك ما عدا اسرى
المسلمين الذين كانوا في يد كفار قريش

وعلى ذلك يمكن ان لا ندعى فيهم القلة أكثر من كونهم
أزيد من أر بعامة رجل صالح للحرب من المهاجرين
ولا يتصور ان يكون الانصار أقل من مائتي رجل
ضد الروايات التي تثبت انهم كانوا نحو ستمائة رجل
حين استقبلوا النبي صلى الله عليه وسلم عند القدوم
فعلى الحساب الاول لا يقلون عن ستمائة وعلى
الثاني يبلغون تسعمائة أو اذا أضفنا الى ذلك عدة
النسوة والاطفال والصبيان نجد ان الجمعية الاسلامية
كانت لا تنقص عن ألفي نسمة قبل الهجرة وقبل
واقعة بدر التي هي مبدأ تاريخ القوة والظهور

ولا بد هنا من ضمنية واحدة هي ان القوة واستعمالها
كانت ممنوعة الحصول عقلا وطبيعة أولا لعدم
جبرورية واحد منهم على الخضوع بقوة القهر
والغلبة لسلهما عنه صلى الله عليه وسلم ووجود الالف
ضده ثانيا لعدم ارتباطهم معه بحقوق عائلية أو
عشيرية - كونهم كانوا من قبائل شتى ثانيا لعدم
وجود شئ من أسباب الامل والطمع لفقد الثروة أو
وجه لتحصيل الفائدة المادية وحينئذ يعلم تمام

في تعامل المجتمعات الرحالة البدوية فإن القواعد
عندهم متى قررت وحكمت لم يكن يستطيع
تبديلها أحدهم كبرائهم أو عظمائهم الأبعد تداول
وتنفيذ اجباري عظيم ولا تحتاج في اثبات هذه
القاعدة الرئيسية خصوصا عند العلماء بسياسة
الممالك وتأسيسها لغير صراحة أحوال الامم في
محافظة على مشروعاتها التأسيسية

فإن أيدينا في زماننا هذا من الممالك العظيمة
الجمهورية والمشروطة والمطلقة عدة وافرة واكمل
قوانين أساسية قد وضعها المؤسسون وقامت
ضدها مجالس الامم وأرباب الاحزاب وصرفوا
مالديهم من القوة فلم يستطيعوا نقض شيء مما برمه
المؤسسون الأبعد أهوال جسام
وإذا تأملنا إلى عادات الاقوام المتوسطة أو مألوفات
الامم البدوية لم نجد لها تخلت عن مشروعاتها
الاساسية الأبعد مقاومة عظيمة مثال ذلك

أحكام بادية العرب الآن في حكم العاني
والدخيل والقصير والجوار وجرح الوجه وسواد
الراية وبياضها واشترائك خمسة الرجل في دمه
وحقوقه وحكم قضاة العارفة والسامعة والسالفة
وغير ذلك والمثار وتوارث الدم وما أشبه ذلك
وحرمات الجانقاء في بلاد قافقاس من ميراث والديه
(وهو الولد الذي يولد من غير الكفو) فانتا اذا
دققنا النظر وجدنا هذه القواعد قد حكمت هذه
الاقوام وغيرها مئات من السنين أو ألوف في عهدي
الجاهلية والاسلام

والحاصل ان المألوفات الاساسية سواء كانت عادلة
أو ظالمة فانها لا تترك الأبقوة القهر والاجبار
ولا تعدل الأبعد مطاولة ذات بال حتى انها لا تقدر
على مقاومة الأديان في بعض الاحيان كما تغلبت
الاحكام الرومانية القديمة على أصول الدين في
مسئلة تعميم الاكتفاء بالزوجة الواحدة على جميع
افراد الامة العيسوية مع كون النص الانجيلي
يخص ذلك بالحكم على خدمة الدين فقط كما
تشهد به الصراحة الانجيلية

ذلك في المألوفات والعادات القومية والتشريعات
الوضعية التي لا يترف فيها بتقديس روحاني
أو تنزيل الهى . ولا يصح أن ننسى ان ذالك كوس
العادل صاحب شريعة اسبارطه الاساسية لما زلنا
ولده وحوكم بمقتضى قانونه الذي وضعه للاسبارطيين
وهو يقضى بتسليم عيني الزاني وأراد تنفيذ الحكم
الجواعليه في التخفيف فعمل عينا من عيني ولده
وعينا من عيني نفسه وقال ان النص لا يتنفع في
جزاء زينة الابعيين

فاذا كان ذلك شأن المجتمعات في مألوفاتها
الوضعية كيف يكون حالها وتشدها في المحافظة
على الشريعة الالهية التي لا يمكن ان يتصور تسلط
على الافكار والضمائر لشيء أشد منها وأقوى سلطانا
على الانفس إلى الدرجة التي يقتل المرءونها وهو
فرح نفور لما يعتمد عليه من وعدها له

ولا يلزمنا أن نبحت كثيرا عن درجة الاعتقاد
الديني وقوته على النفس وتحكمه على الضمير

وتسخيره عموم الوجودانيات وسلبه حرية الارادة الشخصية الى ما يقتضيه نصح المقدس في ذات المتدين حتى أنه ليقوى على صولة الحكومات الكبرى والدول العظمى والملوك والامبراطرة أولى الملك والقوة ذلك الاعتقاد بالطبع ولولم يكن صاحبه على حق أو كان مبطلا بالفعل ولا حاجة الى زيادة الكلام في هذا المقام فان نفس اهتمام صاحب الرسالة وطابعها في أمر طبعها ونشرها مع الحذر من عواقبها بدائل اختفاهما وعدم الضرورة اليها دليل كفي على ما للمعتقدات عليهما من التأثيرات

فالتقرآن العظيم الشان الذي لا يصح ان لا يعتقد تقدسه مسلم في تلك الايام أو يجهل نصوصه الخاصة منهم وهم اولئك وبالطبع اما ان يكونوا متدينين فهم بالطبع يقاومون ذلك النقص والتبديل جهادا في الحق ودفعا للباطل واما هم غير متدينين فهم والحالة هذه احرص الناس على منافسة ابي بكر وعمر ويزيد وعثمان رضى الله عنهم فان ذلك من اعظم الفرص المساعدة على اتهامهم في نظر الامة . وزد عليه أن ذلك الجمع والترتيب لم يكن الاعلانا ولم يكن لابي بكر وغيره قوة أخرى غير القوة الدينية فاذا سلبت منه لم يكن ليعصمه شئ من ان يوقع به جمهور المسلمين وبن معه على كلى الحالين ولا يمكن أن يقال بأنه أفنح الخاصة لغرض فانه لم يعلم أنه حابي مع اى انسان في حياته وعبا تقدم تعلم أن القرآن العظيم لم يكن امكان لتهديد سلامته من الداخلية ولا لزوم لان نثبت أن الامة كانت مستقلة حافظة لحقوقها امام

كذلك عصر ابد عصر الى اليوم
نعم حصلت بعض وقائع مهمة كحرب الصليب في القرون الوسطى الاسلامية وغيرها ولكن هذه الحروب لم تصل معها الى درجة اضعاف الاستقلال الدينى الا في بعض البلاد كالانديس في الغرب أو بعض الممالك في اوربا وآسيا وذلك في اواخر القرون ومن ثمة نعلم علم اليقين ان احتمال التساط الخارجى والاتفاق الداخلى على تهديد حرية الامة في المحافظة على معتقداتها الاساسية مفقودان بالكلية وان الضرورة الى ذلك منتفية مطلقا فدعوى امكان طريان النقص أو التحريف أو التبديل على القرآن دعوى باطل وتصدىق المبدعى أبطل منه وذلك على العكس من حال التوراة والزبور والانجيل مثلا فان حال بنى اسرائيل كانت معلومة في مصر ولما اسرى بهم موسى عليه السلام وخرجوا الى وادى التيه اقاموا فيه اربعين سنة توفي فيها موسى عليه السلام

الحق السياسي والاستقلال القومي تحت سلطة
الرومانين حتى خرجت به السيدة مريم عليها السلام
مهاجرة الى مصر مدة وعادت وتجول في بلاد من
سوريا ولكن لم يجتمع اليه قوة عظيمة الا بعض
افراد قبايلن كالحواريين وهم اثني عشر رجلا ومهما
زدنا وأضعفنا الى ذلك فاننا لانضيف اكثر من مائة
أوماثيين أو ما أشبه ذلك والدليل على انه عليه السلام
لم يكن له ولا اقومه من قوة على حفظ رسومهم
الدينية وحمايتها والمدافعة دونها ان الحكومة حين
أرادت القبض عليه وصلبه على رأى المسيحين صلبته
بالفعل لم يجد من رجاله من يقوم دونه أو يدافع عنه
بوسيلة من الوسائل مع ان الحكومة لم تتجج الى
حرب أو سوق جيش أو مقاومة ومهاجرة بل انها
ألقت القبض بصورة سلمية مع انها من المراكز
الحكومية الصغرى

وبالطبع ان الجمعية التي لم تمنع رسولها ولم تدافع
عنه امام الهيئة المتعاقبة لاتقوى على المدافعة عن
نفس الدين ونصوصه وحينئذ يصعب عليها أن تحافظ
على استقلالها الديني لتجهر أعدائها على منع حريتها
الاعتقادية سيما وان جملة الدعوة لم يكونوا أميين
على حريتهم واستقلال ضمائرهم وانهم لم يكتبوا
الاناجيل الا بعد مدة من وفاة عيسى عليه السلام
ولا يمكن أن ننسى الامد التاريخي العظيم بين وفاته
عليه السلام وبين تشكل الدول النصرانية وهو
أمد بالطبع كان كافيا لقيام الاشتباه

وكل من حالي نشئة الدينين الاولين والدين الاسلامي
يكنه أن يصور درجة احتمال الاشتباه وغيره ويكفي
في تحديد الظنون كما لا يخفى

ومعلوم ان بنى اسرائيل في ذلك الوقت شردمة
قبايلون ليس عندهم شئ من العلم والمعرفة والجاه
والسلطة شئ وايس فيهم حكومة ولا لهم قوة
تحمي حقوقهم وهم في مجهلة من الارض يحوطهم
من كل طرف أم كلهم اعداء لهم في الجنسية
والعقود لم يكن لديهم كتابة ولا ما يحفظون به كتبهم
أو يحفظون به أنفسهم

وتوفى موسى عليه السلام في أوئل أيام الغربية
وتلاه امر وفاة هارون عليهم ما السلام على اثر
ذلك قبل أن تتأسس لهم حكومة قوية أو مجتمع
سياسي ولم تكن ثمة الا الحكامات العشر والاوامر
الموسوية ثم الاوامر الهارونية ولا يخفى أن هذه
الغربية الطويلة والانفصال عن الامم وعدم الترقى
والفتوح الى عهد يوشع عليه السلام ثم الاستيلاء
على أريحا من سورية

هذا من جهة الاساس وماتلا عصره من العصور
الى عصر داوود عليه السلام وتغير الاحوال بزوال
ملك اليهود وتهديد استقلالهم الذي من الداخل
والخارج وما لاقته جمعيتهم من المصادمات لاسيما
أيام بختنصر وغيره ولم تقم أحكامهم في أعظم أيام
اقبالهم الى أكثر من سورية وبعض جهات اليمن
وذلك في مدة سليمان عليه السلام ولا زيد ان نبرهن
على صعوبة ما كان يتهدد مركزهم الديني ويمنع
حرية استقلالهم الادارى والسياسي وما يؤثر ذلك
على أحوالهم الدينية والاخلاقية

ثم ان عيسى عليه السلام بعث وقومه ضاءعوا

كانت حاضرة كتابة المحصف ولا يمكن أن تعرف ذلك
وتسكت عنه فاذا فرضنا أنها عاجزة عن المدافعة
عارضنا انها قدرت على حشد جيش في مابعد واذا
قلنا أنها سكتت لغرض والدها وحاشا لله لقلنا كيف
سكنت في حياته وتكلمت بذلك بعده وما هي
الفائدة التي تؤملها بذلك وأي غرض أشرف من
كتمان شيء عمله نفس والدها هذا حال البتة وانما هي
دسائس تعزى من قبل المفسدين

واما ما قيل عن جمع عثمان رضى الله عنه واحراق
المصاحف فهو دليل على قوة تشدد الحكومة في
المحافظة على القرآن ولو فعل ما يفاير الحق لما تجز
عن مقاومته فيه أولئك الذين لم يجزوا عن حصره
في بيته ومنعه من المسجد وخلمه من الامامة وقوله
والتمثيل به ظلموا وعدوانا

ولو أردنا أن نصدق كل حديث يروى لروينا
الاعاجيب فقد ورد ان الله خلق آدم على صورة
الرجن وورد رأيت ربي في صورة شاب أحمرد وورد
أن الله ينزل في ثلث الليل الاخير كل ليلة الى سماء
الدنيا فينادى كذا وكذا وأن النبل والفرات وسبحون
وجيئون تنزل من الجنة وانما في الجنة وأن الارض
طولها خمسمائة عام وعرضها وسمكها ومابين
كل أرض الى الاخرى وكل كذلك والسموات وان
أول طعام المؤمنين يوم القيامة كبد الحوت الذي
يحمل الدنيا وان السموات بعضها من حديد
وبعضها من ذهب وفضة وياقوت وزمرد وان لها
أبوابا ومغارج وغير هذا مما لا ينتهي من جريان

نقول هذا على سبيل الجدل واقناع الخصوم والا
فرضنا حاشا لله ان نعتقد في الدينين العظيمين الموسوي
والعيسوي الا ما قصه الله علينا في محكم القرآن العظيم
الشان اذ نحن نحكم بكفر من ينكر ما ورد بنصه
الكريم عندنا ولا يمكن التصديق بذلك يتوقف بالطبع
على التصديق بعصمة القرآن من التحريف والتبديل
والنقصان والا فاذا فرض الخصم امكان وقوع
شيء من ذلك رجعنا معه الى تحكيم العقل الحر المطلق
فيرى بنفسه ان حالة الدينين أقرب الى ما يميزه من
حالة القرآن الذي لم يكن مهتدا للاستقلال في وقت
من الاوقات واذا فرغنا من هذا نعود الى ما آل
ما أورد فنقول

قد أجمع الموافق والمخالف على ان محصف زيد بن ثابت
الذي كتبه واحد وبالطبع انه يستعمل ان يكتب على
غير سباق واحد وعبارة واحدة فلا يحتمل ان يكتب
في مصحف واحد بعدة روايات ولو أريد ذلك لا تمتنع
لأمرين طبيعيين الاول عدم وجود الشكل والنقط
المفرقين بين الحروف والحركات فانها عما شاهدنا بعد
ذلك الزمان كما هو رأى جمهور المسلمين بلا خلاف
والثاني عدم ورود هذه الدعوى على لسان فرد من
الافراد لا من الصحابة ولا من التابعين وتابعيهم أو واحد
من المسلمين الى اليوم ولا من غيرهم مطلقا
وعلى من أورد الانكار أن يأتينا بحرف واحد
كتب قبل هذا اليوم اماما قيل من الرواية المسندة
الى السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فذلك
عز وباطل ولا يحتاج به أورده السيوطي أو غيره فانها

الشمس على العجلة وجر الملائكة لها في بحر الفلك
وهكذا من الامور التي برأ الله منها رسوله واكن
ادعاها المذعون وكتبوها ونسبوها الى مصادر عالية
بالطبع حتى يمكن أن يجبروا الناس على تصديقها
لعلم السنن وشرف المقام ولكن كل ذلك ليس ببرهان
مقبول لنا واعلمنا كما قدمنا في الكلام على كيفية
الاستدلال على صحة الحديث والله أعلم

الفصل الرابع في الاستدلال على صحة القرآن بالبراهين الفنية

قبل الكلام في هذا البحث يلزم ان نتذكر اولاً
حالة البلاد الخجارية في ذلك الزمان من حيث
العلوم والمعارف والسياسة والادارة وما يتعلق بها
فانها كانت عارية عن كل ذلك بالاتفاق - وثانياً
ان الصحابة أو الذين يمكن ان يدعى أنهم غيروا
أو نقصوا أو حرفوا في القرآن ليسوا الأهل تلك
البلاد الذين لم يطلعوا على شيء من العلوم والقنون
مطلقاً وأنهم اذا حرفوا أو بدلوا فاعلموا انهم
ملا تقبله عقولهم أو لا ترضاهم تحقيقاتهم البسيطة
اذ لا يجوز ان لا يبقوا شيئاً مغايراً لما يعلمون مادام
للتغيير والتبديل ممكناً اذ لا محل لتبديل ما يميزه
العقل وتقبله النفس وترك ما يستحيل قبوله أو يبعد
تصديقه - لان التغيير لا يراد به الاتحكيك العقل
ومتى حكم العقل لم يجز مطلقاً أن يبقى ما هو ضده
ويغير ما هو دون ذلك

ومتى سلمنا وسلم الخصم هذه المقدمة قلنا أن
القرآن العظيم الشأن قد جاء بكثير من الامور التي
كانت ضد جميع العقول والكتب المعلومة والقنون
المتداولة في ذلك الزمان ولم تعلم عند اعظم الامم
المتقدمة من قبله ولا من بعده الى آمد مديد مثل
أمة اليونان والرومانيين والقبصرية الشرقية
والفرس وغيرهم ولم تدركها عقول البشر الا بعد
وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعدة قرون بل كان
الناس يعتقدون ضدها حتى أن نفس علماء
التفسير من المسلمين كانوا يؤولون بعض آيات القرآن
تأويلات شتى احتمالاً على تطبيقها لما عندهم
من المعلومات ولو ابدوا المرى فيرى الحكيم
المتأمل ان الآيات تتعاضى اتم التعاضى
بقديستها الالهية عن حضيض ما يعانفون من
التأويلات

ونحن يمكننا أن نأتي بمجلدات في تفصيل جهة
التشريعات منها ولكن نستترك الامور المعنوية
والتشريعية بالكلية لطول مباحثها وقلة فلاسفة
السياسة والحقوق في المجتمع ولكن نورد بعض
الادلة الواضحة التي لا يجز الجاهل من تصورهما
والجزم بها وهلة بدون أدنى تعب أو مشقة فذكر
ويخضع لها كل جبار متعاضى القريضة من علماء
الخصوم ونكتفي بها عن غيرها والله يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم

الاول

قرر أهل الكتاب في كتبهم عموماً ان السموات

ثالثا ان فلك الثوابت الذي عدوه من ضمن
عالمنا الشمسى هو مجموعات شموس اخرى غير لاحق
بعالمنا الشمسى المخصوص بالذكر

رابعا ان الفلك الاطلس المفروض هو فرضى
الوجود لادليل عليه لا يتحققه ذاتا ولا بوجود شئ
من الكواكب والآثار فيه

فبقي ان المدارات والحالة هذه ثمانية سبيع
مدارات للسيارات السبعة الشمسية أى ماعدا
الارض وهى عطارد والزهرة والمريخ والمشتري
وزحل ونبتون وأورانوس اما الشمس فهى رأس
المنظومة وخارجة عن أحكامها وبذلك ينتهى
الاشكال الواقع

وما برحت كذلك مدته ولكن ما كنت أجد لهذا
الاساس دليلا من كتاب الله حتى وفق الله تعالى
الى ذلك فى رمضان ١٣٠٨ الماضى فاذا المسئلة
مذكورة بالصراحة فى سورة النبأ وهى فى
قوله تعالى (وخلقنا فوقكم سبعاً شدادا وجعلنا
سراجا وهاجا) فان الاضافة هنا تقتضى المتغيرة
بين المضاف والمضاف اليه من السبع الشداد
ومن السراج الوهاج فالسراج الوهاج هو غير
السبع الشداد وبذلك تم المراد

الثمانية

ان القرآن العظيم المشان قد نطق بتخريم لحم
الخنزير ولم يعلم السبب الموجب لذلك فكان المفسرون
يتأولون له الاسباب وتعارضهم المعقولات فى أول

سبيع ووافقهم على ذلك جمهور أهل الاديان وكذلك
عموم علماء المسلمين ثم لما ظهر علم الهيئة والفلك
بين أهل الاسلام وقع الخلاف بين الفريقين حتى
وصل التضاد الى أقصى درجاته فقد قال الفلكيون
ان ليس هنالك من سموات مادية ذات جسم-وم أو
معادن وانما هى مدارات متعددة فكان المدار
الاول للقمر والثانى لعطارد والثالث للزهرة والرابع
للمشمس والخامس للمريخ والسادس للمشتري
والسابع لرحل ثم لما وقع الخلاف بينهم أيضا فى مسألة
العرش والكبرى قبلوا الكبرى بفلك الثوابت
وعدوه الثامن وقابلوا العرش بالفلك الاطلس
ودارت دورة الاراء فزال كل يؤيد رأيه وينقض
قول سواه على اتفاق فى ثبوت الارض من حيث
انها هى المركز الوحيد للعالم حتى اكتشف المتأخرون
كوكبى نبتون وأورانوس فى السيارات وتوسعوا
فى الفن فظهر برهان العلم الجديده على تقيض
ما كان عليه الظرفان كما لا يخفى ولقد كنت أجيب
عن هذا الخلاف بما يأتى

أولا ان القرآن العظيم لم يصرح الابلغظ سماء
وهو كما يشمل الاجسام العالوية يشمل الاجرام
والمدارات فلا تخصيص فيه بما يروى من المعادن
بل هو على الاصل أدل وهو ماعلا فأطل فقط فلا
يحل لجملة على الجواهر المرورية

ثانيا ان القوم عدوا المدار الاول للقمر على انه
قد ثبت كونه تابعا للارض لاسيما كما ثبت كثير
من التوابع للسيارات الاخرى فعد مداره سماء
خطأ لانه من لواحق الارض فنا

الناس وقوله ممن خلقنا أعم من ذلك لانه تعالى كما خلق الانسان خلق غيره ولا معنى لتفضيل الأشخاص على الأنواع فقد ورد تفضيل الجماد على الانسان في بعض الاحوال كقوله لو أنزلنا هذا القرآن على جبل وقوله وجعلها الانسان وهم خرا كما ورد تفضيل الانسان على غيره فعلم من ذلك أن المفضل هو النوع على سائر الأنواع

و بقي هنا أن الكثرة لا تتحقق الا بعد تحقق قلة وزائد عليها فهما قلتان ولا تحقق القلة الا بتحقيق افرادها ولا جمع أقل من ثلاثة فلا قليلان بأقل من ستة وحينئذ لا كثرة أقل من ست ولا تنكبير بأقل من اثنين فاكثر على ان هنالك من للتبعيض كالا لا يخفى في قوله عز وجل ممن خلقنا فعلم ان الكثير المنكر هو بعض من خلقه الله تعالى والاصل من في استعمالها في العاقل ولا قرينة هنا صارفة عنه مضطرة الى تأويله بما تغير العاقل

فصح ان الذين فضل الله عليهم نوع الانسان أنواع كثيرة وان تلك الأنواع هي بعض من خلق الله من الأنواع العاقلة وان هنالك أنواعا أخرى خارجة عن حكم المفضولية فهي اما مساوية أو راجحة كما يفهم من ظاهر النص

ولا إمكان للجماع على الأنواع المعلومة فان نوع الجماد سافل بالطبع لتجرده عن الإرادة والحياة وكذلك النبات والحيوان بدهي التسفل عن درجة النوع الانساني والجن وهو على ما فيه من

الزمان الى هذا العصر الاخير فكان يظهر للمعتز أن ذلك من الامور التي لاحكمة فيها حتى ان كثيرا من كبراء المسلمين كانوا يقلدون الافرنج في تناول لحم الخنزير ويمدون ان الشريعة الاسلامية اغا حرمت عليهم خيرا كثيرا وكان المناجحون لهم عاجزين عن اثبات المدعى وحكمة التحريم حتى اكتشف علماء أوروبا في عصرنا الاخير وجود الديدان السامة القاتلة في لحم الخنزير واضطر الكثير منهم الى تحريمه طبيا ومنع ذبحه في فصول الحرارة في الاغلب فكانت هذه الحكمة مجهولة للبشر في ذلك الزمان أي قبل ذلك الكشف بثم وثلاثة عشر قرنا

الثالثة

أقر عموم أهل الكتب وعلماء السلف على أن ليس في المخلوقات أفضل من نوع الانسان وان ليس في الموجودات الا الجماد والحيوان والانسان والجن والملئق ومضى على ذلك السلف والخلف جيلا بعد جيل حتى الساعة وكان العلماء الاسلاميون يتأولون ما ينافي ذلك من القرآن لبعده عن عقولهم وارتفاعة عن مداركهم حتى اكتشف المكتشفون سكنى الكواكب وحينئذ ظهرت الحكمة في قوله تعالى (وقضيناكم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) وذلك ان الخطاب للنوع لا للشخص فظهر أن المفضول أنواع أيضا ولا محمل لجعل المفضل هو بعض النوع أي المسلمين لان ذلك لا يتناول الا التفضيل على البعض الآخر وهو سائر

الى السماء وهى دخان) بظهور التحقيقات الغيبية
الاخيرة ككتابين فى الصورة الثانية اذ لدخان الا
عن نار وحرارة

وقد اكتفينا به هذه النبذة الوجيزة من الأدلة
المادية التى يسلم بها العلم والعلماء عموما كىسلمون
بانها لم تكتشف الا بعد نزول القرآن ووفاة النبي
صلى الله عليه وسلم وانقراض زمانى الصحابة والتابعين
وتابعهم ويفهم من هذا ان هذه المعلومات كانت
مجهولة للبشر فى ذلك العصر والعصور الخالية من
قبله بل كان المعلوم فيها نقيضا فلو كان يمكن تغيير
حرف واحد واسقاطه أو تعديل مضمون أو تحويره
لكان من الضرورى ان تغير أمثال هذه الآيات
التي كانت ضد معلومات البشر بصورة تناسب
المقول وتوافق الامر المعلوم ولا حاجة الى تكلف
أنواع التفاسير والتأويلات وابداء أوجه الاحتمالات
والاخذ بالاقبسية وغيرها واذا لم يكن من الممكن
للأمة ان تغير ما كان ضد عقولها ونقيض معقولها
حسب ما كان معلوما للنوع الا ترى فى ذلك الزمان
كيف يمكن ان تتلاعب بغيره من الواضح البين أو
الغامض المكشوف

لاشك ان الانصاف يمنع هذا التصور قطعيا
للهم الان تقدم اعراض الاغراض النفسانية
على جواهر الحقائق التى يقدها أهل الحق
ويلتمسها أرباب التحقيق وهو الامر الحقيق
بتنور هذا العصر الذى انبسطت فيه حرية
المباحثات والمنظرات وتخلصت العقول من اغلال

الاختلاف العظيم مجمع على مفضوليته فلم يبق من
يمكن التساوى بين الانسان وبينه الا نوع الملك وقد
اتفق الكل على فضيلة خواص البشر على خواصه
وبقى الكلام بين عوام النوعين وقد اتفقنا على
ان التفاضل المقصود ليس بين الاشخاص فرجعنا
الى النوعية من حيث هى واذا نظرنا اليهما من
حيث النوعية وجدنا الانسان أفضل أولا بحسن
التقويم ثانيا بالحياة الارادية زيادة على الحياة
التسخيرية التى يشترك فيها مع الملك وغيره

ثبت ان الانواع الخارجة عن حكم المفضولية
هى غير هذه الانواع المألوفة لنا ولا بد لها من وجود
ومحل وجود من ثمة نعلم حق العلم ان هنالك عوالم
خافها الله فى أكوام لانعلمها

الرابعة

قد ثبت فى الكتب القديمة وغيرها ان أصل
الارض ماء ثم أزيد وغطت الارض عليه فكانت
تمكفا وهلم جرا وما برحت هذه الرويات تتناقل الى
اليوم ثم أثبت الباحثون من علماء الارض فى فن
تكوينها فبرهنوا بأدلة قاطعة لا شكك تنقص عن
درجة الضرورة ان صورة تكون الارض لم تكن
كذلك بل انها كانت نارا منتشرة فى الفضاء حتى
مضت عليها الدهور فصارت سبلا نارا ثم تجمدت
قشرتها الظاهرة الخ وكنا نتأول بعض آى القرآن
العظيم للتطبيق على الصورة الاولى فى تعالى
المضمون الجليل حتى ظهر معنى قوله تعالى (ثم استوى

التعصب لغير الحق ولم يبق للعلماء من معذرة
عن التصور في وظيفة التحري والتدبر

ولو ذهبنا نستبق أبواب التفصيلات عن
البراهين العقلية والنقلية لضاقت أنهر النيل
واتسع المجال وفات الغرض من سهولة التناول
وسرعة التداول ولكن نختم مجئنا هذه بقصة
لا يختلف فيها اثنان لامن أهل الاسلام ولا من
غيرهم لانها دخلت في عداد المعلومات بالطبع
وهي قضية دعوى خلق القرآن

فان الخليفة السابع من آل عباس المأمون رحمه
الله تعالى قام بدعوى خلق القرآن والعباسيون
يومئذ أقوى دولة ذات بطش وصوله والدولة لهم
والقول قولهم بلا منازع والعصر في أواخر المائة
الثانية وقد فشت الضلالات وظهرت احزاب
الشبهوات وقويت البدع من التهتك في الخمر
والزنا واللواط والفسق والفجور بانواعهما والقهر
والقسوة يومئذ فعالة البطش بمقتضى الارادة
الشخصية قتلا وهتكوا واستعلاء في الناس بغير
الحق

فقام المأمون بهذه الدعوى واستحضر لها من
الأدلة ما قنع به ومن البراهين ما اعتمد عليه ووافقه
جماعة من علماء أبوابه وخدام آرائه فاستعمل
قوى العلم والسطوة باشدد درجاتهما ضد علماء
المسلمين واثمهم المجتهدين فروع وحذر ووعدوا وعد
وسجن وقتل وصلب ومثل وقاوم أعظم المقاومة
با كبر ما يمكنه من الفطائع وهو القوى المسموع
المطاع فاحتمل المسلمون كل ذلك منه رعاية لقيام
الخلافة المحمدية وقاوموه بترك الارواح قبل

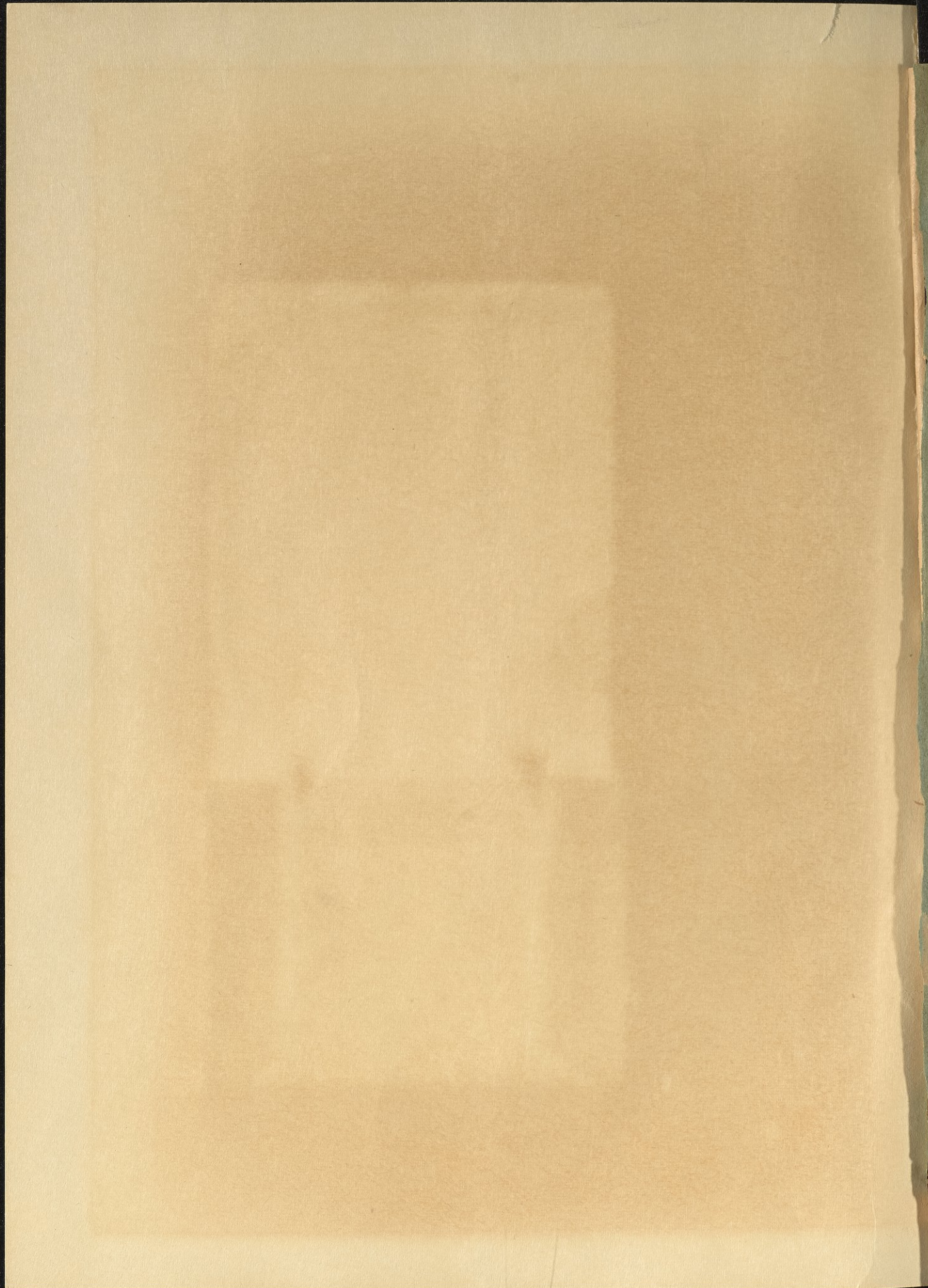
الاشباح فليوافقوه فقد رعى كل فظيمة ولكنه مات
وهو عاجز عن أن يستجاب موافقة المسلمين
وعلمائهم على هذه الدعوى

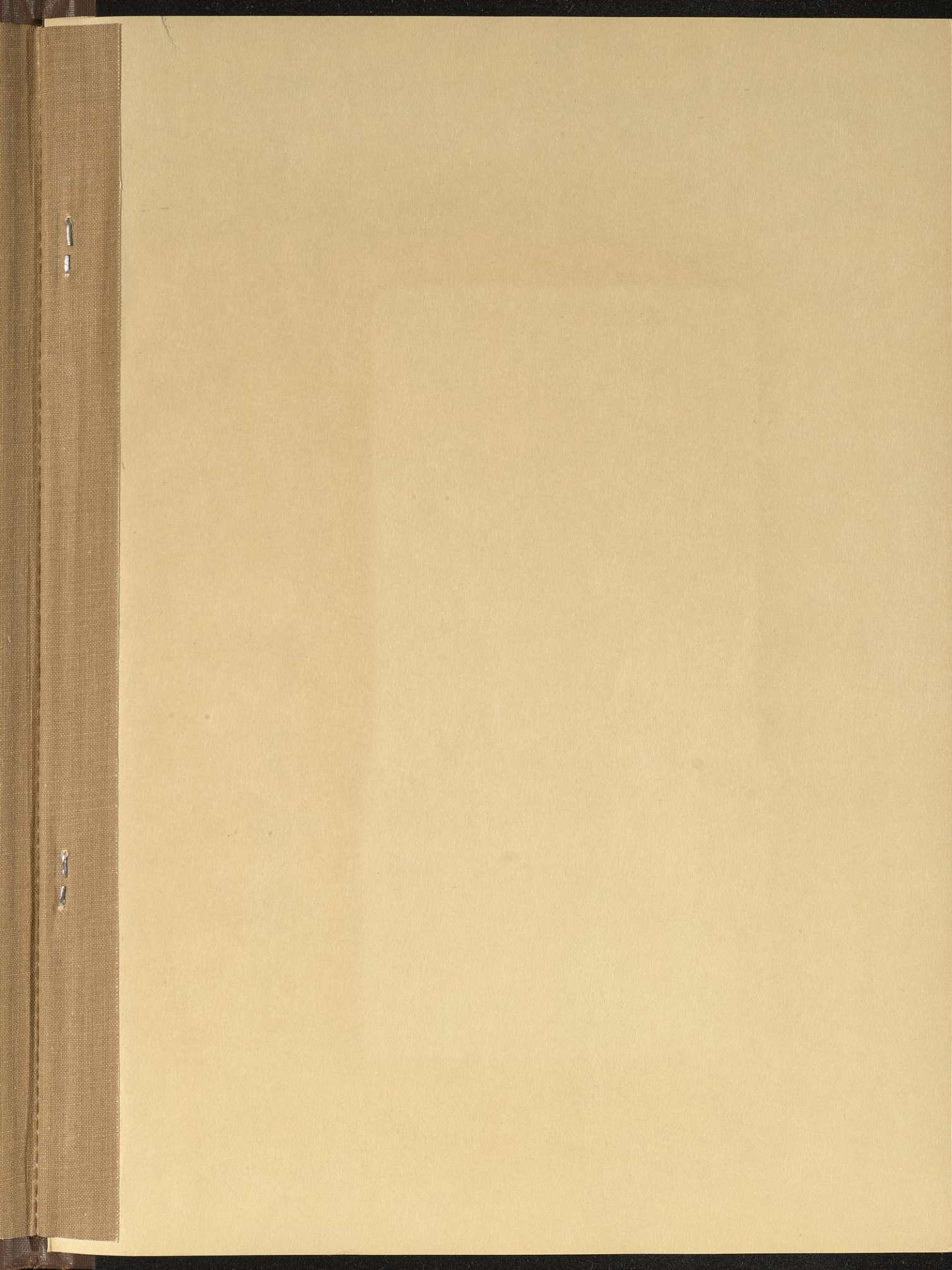
على انهم تتعاق معاذ الله بشئ يس قدسية
القرآن العظيم الشأن مطلقا فكيف يمكن
أوتصور أن يتفق على تغيير أو تحريف أو نقص
اذا كان هذا حال المسلمين مع أعظم خليفة من
خلفائهم في أمر لا تعلق له بقدسية القرآن

على ان الخليفة المأمون لم يختر هذا البحث
اعتباطا بل أنه اجتهد اجتهادا بحسب ما قوى
عنده من الدلائل المسلمة لديه واضطر الى دعوة
الامة لماله من حقي الاجتهاد والدعوة باسم الخلافة
العظمى والامامة الكبرى ومع ذلك قاومه الرأي
العام يتقدمه علماء الاسلام وفي مقدمتهم الامام
الشافعي والامام ابن حنبل ومن يليهما وكان
ما كان

ذلك يدل المعترض أو المتوهم على درجة
أهمية ما يتعلق بحقوق القرآن فضلا عن ذات
القرآن ونحن مكتفون الآن بهذا الاجمال الوجيز
من هذا المال العزيز
وليس يصح في الاذهان شئ

اذا احتاج النهار الى دليل
والله العظيم نسأل وبنييه الكريم اليه تنوسل ان يوفقنا
الى ما فيه خير الدارين ونعمة السعادت في الحياتين انه
انه لطيف لما يشاء لاجل الاب ولا قوة الا منه عليه
توكلت واليه انيب تحريا بصري في يوم الجمعة ٩
شوال سنة ١٣٠٩





893.7K84
DT7

AUG 19 1966

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58923691

893.7K84 DT7

Kitab Dalil ahl al-i

893.7K84 - DT7